



CEASEFIRE
centre for civilian rights



مكافحة العنف الجنسي والجندري في أزمات اللاجئين:
دروس من العمل مع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق

© مركز سيسفاير لحقوق المدنيين و أسودة، فبراير 2019

تم إعداد هذا التقرير بمساعدة مالية من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة. محتويات هذا التقرير هي مسؤولية الناشر وحده ولا يمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف على أنها تعكس موقف صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة.



أعدت هذا التقرير ميريام بوتيك، مديرة برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز سيسفاير لحقوق المدنيين. تم البحث في القسمين 4 و 6 وصياغتهما في المقام الأول من قبل جوشوا ستايسي من مؤسسة سوشال انكوايري (Social Inquiry) بدعم من إيلاف خالد وسوغاند أفكاري.

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين

مركز سيسفاير (وقف إطلاق النار) لحقوق المدنيين هو مبادرة جديدة لتطوير "الرصد المدني" لانتهاكات القانون الدولي الإنساني أو حقوق الإنسان لمتابعة المساءلة القانونية والسياسية للمسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات، وتطوير ممارسة حقوق المدنيين. ويُعد مركز سيسفاير لحقوق المدنيين مؤسسة خيرية مُسجلة وشركة محدودة تم تأسيسها وفق القوانين المعمول بها في إنجلترا - مؤسسة خيرية رقم 1160083 - شركة رقم 9069133.

أسودة

أسودة منظمة غير حكومية وغير ربحية تأسست في 21 أغسطس 2000. رؤية أسودة هي عالم تتمتع فيه المرأة بالكرامة والمساواة في الحقوق والوصول إلى الموارد والفرص، حيث تم القضاء على جميع أشكال التمييز والتهميش ضد المرأة، حيث العنف لا يلعب أي دور في حياة النساء. تسعى أسودة إلى تحقيق بيئة آمنة للمرأة، خالية من جميع أشكال العنف، حيث تتمتع بحقوقها، وتحمل مسؤولياتها، وتكافح أمام القانون، وتستفيد من توفير الخدمات القانونية، وتزيد من وعيها وتنادي بحقوقها، وتقود برامج التنمية التي تفيد مجتمعاتها.

تم تصميم التقرير بواسطة ستاشا سوكتيش.

يجوز إعادة إنتاج المواد من هذا المنشور لأغراض التدريس أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، مع الإسناد المناسب. لا يجوز نسخ أي جزء منها بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح مسبق من أصحاب حقوق النشر. تم النشر فبراير 2019.



صورة الغلاف:

دارشكران - لاجئة سورية من كوياني تحمل دلاء من الماء إلى خيمتها، مخيم دارشكران، محافظة أربيل - العراق.

© Florian Serieux - Acción contra el Hambre

جدول المحتويات

4	المقدمة	1
5	المنهجية	
5	خلفية: اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق	2
6	أنماط العنف الجنسي والجندري ضد النساء والفتيات السوريات	3
8	النزوح، أدوار الجنسين، والعنف: وجهات نظر النساء والرجال اللاجئين	4
9	التغيير في أدوار الجنسين في النزوح	
10	الصحة النفسية والضغط اليومية	
10	مستويات العنف داخل المنزل	
10	العلاقات مع المجتمع المضيف	
11	الرجال و الفتيات كضحايا للعنف الجندري	
11	الحلول للعنف ودور المنظمات غير الحكومية	
12	دراسة حالة: مشروع أسودة و سيسفاير	5
12	نظرة عامة على المشروع	
14	النتائج والنجاحات	
16	التحديات والدروس المستفادة	
18	الدروس المستفادة من القطاع عموماً	6
19	خريطة الخدمات في إقليم كردستان	
19	خريطة برامج مناهضة العنف الجندري	
19	استطلاع مقدمي الخدمة	
22	المقابلات مع مقدمي المعلومات	
23	آراء أصحاب المطلحة	
24	التوطيات	7
26	المراجع	

مكافحة العنف الجنسي والجندري في أزمات اللاجئين:

دروس من العمل مع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق

1. المقدمة

وفي هذا السياق، نفذت أسودة لمكافحة العنف ضد المرأة، بالتعاون مع مركز سيسفاير لحقوق المدنيين، مشروعًا مدته سنتان (2017-2019) يهدف إلى معالجة العنف الجندري داخل مجتمع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة، تم تنفيذ أنشطة المشروع في المحافظات الثلاث أربيل ودهوك والسليمانية، وشمل ذلك رصد حالات العنف الجندري وتوثيقها؛ أنشطة التوعية مع النساء والفتيات والرجال والفتيان؛ تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للناجيات من العنف، والمناصرة المحلية ونشر النتائج. تم إصدار تقرير أولي بعنوان "حياة مكسورة: العنف ضد النساء والفتيات اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق"، بناءً على البيانات التي تم جمعها في السنة الأولى من المشروع.

هذا التقرير هو أحد النتائج النهائية للمشروع، وهو جهد لتوثيق ونشر الدروس المستفادة على مدى عامين من العمل مع النساء والفتيات اللاجئين السوريين على جمهور أوسع بطريقة يمكن تسخيرها بفعالية لإعلام وتوجيه التدخلات المستقبلية. بالإضافة إلى تقديم الدروس المستفادة من خلال تنفيذ مشروع أسودة و سيسفاير، فإنه يعرض أيضًا آراء اللاجئين السوريين أنفسهم، ويعتمد على النتائج التي تم الحصول عليها من الجهات الفاعلة الأخرى التي تنفذ برامج مكافحة العنف الجندري مع اللاجئين في إقليم كردستان العراق، لتقديم صورة شاملة لأفضل الممارسات والتحديات التي تواجه في هذا السياق بالتحديد. ويهدف إلى العمل كنقطة مرجعية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والأكاديميين والباحثين وغيرهم من المشاركين في تصميم استراتيجيات البرمجة لمكافحة العنف الجندري في أوضاع اللاجئين، سواء في سياق أزمة اللاجئين السوريين الإقليمية أو في أوضاع أخرى.

النساء والفتيات اللاجئات هن من بين السكان الأكثر عرضة لخطر العنف الجندري في جميع أنحاء العالم.¹ غالبًا ما يكون العنف الجندري سمة بارزة في النزاع المسلح وعامل رائد يدفع النساء والفتيات إلى الفرار من بلدانهم الأصلية، مما يجلب معه الصدمة المرتبطة بالتعرض المباشر لهذا العنف أو مشاهدته. وكثيرًا ما تكون رحلة النزوح نفسها مليئة بخطر العنف، حيث تضطر النساء والفتيات إلى السفر بدون مرافقين ويعتمدن على المهربين أو الجهات الفاعلة الأخرى التي قد تستغلهم. وأخيرًا، غالبًا ما يكون العنف الجندري حقيقة يومية في المخيمات وغيرها من الأماكن التي تجد فيها النساء والفتيات ملجأً في البلدان المضيفة. وتسهم ترتيبات الإسكان غير المستقرة، وعدم الأمان، والضعف الاقتصادي، وانهيار الهياكل الأسرية في انتشار العنف بين الشريكين وغير الشريكين، فضلاً عن اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية، مثل الزواج المبكر والجنس التجاري.

أزمة اللاجئين السوريين ليست استثناء من هذه الظاهرة. بعد اندلاع النزاع في عام 2011، اضطرت ملايين السوريين إلى الفرار عبر حدود بلادهم، بحثًا عن ملاذ في المقام الأول في البلدان المجاورة في المنطقة: تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق. طلب أكثر من 250,000 اللجوء في العراق، حيث استقروا في كل من المخيمات والترتيبات غير المخيمية بشكل أساسي في إقليم كردستان بشمال العراق.² في العراق وعبر المنطقة، ارتبط وضع اللاجئين السوريين الخطير بزيادة أنماط العنف الجندري، حيث أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن النساء والفتيات اللاجئات السوريات يواجهن مخاطر متزايدة من العنف والإيذاء والاستغلال مع ازدياد تشردهم.³

الشكل 1: مستوطنات اللاجئين السوريين حسب المحافظة

محافظة أربيل	
موقع	عدد السكان
مخيم دارشكران	11,608
مخيم قشطبة	7,900
مخيم كوركوسك	7,951
مخيم باسرمة	3,112
مجموع داخل المخيمات :	30, 571
مجموع خارج المخيمات:	90,126
مجموع :	120,697
محافظة دهوك	
موقع	عدد سكان
مخيم دوميز 1	33,977
مخيم دوميز 2	10,574
مخيم عقرة	1,102
مخيم كويلان	8,934
مجموع داخل المخيمات :	54,587
مجموع خارج المخيمات:	33,860
مجموع :	88,447
محافظة السليمانية	
موقع	عدد سكان
مخيم عربت	8,940
مجموع داخل المخيمات :	8,940
مجموع خارج المخيمات :	23,401
مجموع :	32,341

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الثاني / يناير 2019

ودارشكران، وكوركوسك، وكويلان، عربت، وقشطبة، وباسرمة، وعقرة.

وحدث الدخول الأولي للاجئين السوريين في وقت من الاستقرار الاقتصادي والازدهار النسبي في إقليم كردستان العراق. إن استقبال اللاجئين السوريين من قبل الحكومة

المنهجية

يعتمد هذا التقرير نهجًا متعدد المسارات ومتعدد الطرق. يعتمد القسم الثاني بشكل أساسي على الأبحاث المكتوبة من أجل توفير سياق الخلفية لأزمة اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق. ويستند القسم 3 إلى البيانات الأولية المجمعة والمجهولة المصدر التي تم جمعها في إطار المشروع بين عامي 2017 و 2019 من خلال المقابلات مع الناجين من العنف. ويستند القسم 4، الذي يقدم آراء اللاجئين السوريين حول أدوار الجنسين والنزوح والعنف، إلى سلسلة من ثماني مناقشات جماعية مركزة أجريت مع اللاجئين من النساء والرجال في يناير 2019. يعتمد القسم 5، الذي يعرض مشروع أسودة و سيففاير، على وثائق المشاريع الرسمية، والملاحظات المباشرة، والمقابلات مع موظفي المشروع الأساسيين. وأخيرًا، يعتمد القسم 6 على مراجعة البيانات الثانوية فيما يتعلق بالخدمة ورسم خرائط البرامج بالإضافة إلى تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال المسوحات والمقابلات مع مقدّمي المعلومات.

2. خلفية: اللاجئين السوريون في إقليم كردستان العراق

بعد اندلاع الصراع في سوريا في عام 2011، فتحت الحكومة الإقليمية الكردية حدودها مع شمال سوريا، وانضمت إلى حكومات أخرى في المنطقة لتصبح مضيفًا للمدنيين الفارين من العنف المتصاعد. بدأ اللاجئون السوريون لأول مرة في الوصول إلى إقليم كردستان العراق في عام 2012، مع حدوث أكبر موجات النزوح في 2013 و 2014. غالبية اللاجئين السوريين الذين جاءوا إلى إقليم كردستان العراق كانوا من الأكراد من محافظة الحسكة، على الرغم من وجود أعداد اللاجئين من محافظتي دمشق وحلب، بما في ذلك الأكراد والعرب وغيرهم.

وينتشر ما يقرب من 451,252 لاجئ سوري مسجّل حالياً في العراق بشكل رئيسي عبر المحافظات الثلاث في أربيل ودهوك والسليمانية في إقليم كردستان العراق (انظر إلى الشكل 1 أدناه). يعيش حوالي 63 في المائة من اللاجئين السوريين خارج المخيمات في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية. أما النسبة المتبقية البالغة 37 في المائة فتوجد في تسعة مخيمات مختلفة للاجئين: دوميز 1 و 2،

بين النازحين واللاجئين⁸. في الوقت نفسه، تضرر اقتصاد إقليم كردستان العراق بشدة من آثار النزاعات المالية مع بغداد، وانخفاض أسعار النفط، وتراجع الاستثمار الأجنبي.

وفيما يتعلق بالأزمة، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 8 في المائة إلى 3 في المائة بين عامي 2013 و 2014.⁹ وارتفعت مستويات الفقر من 3.5 في المائة في عام 2012 إلى 8.1 في المائة في عام 2014.¹⁰ وزادت الإيجارات والأغذية والسلع زيادة كبيرة في الأسعار.¹¹ قطاع البناء، حيث يعمل العديد من اللاجئين السوريين، تضرر بشكل خاص من الأزمة، حيث أعلنت العديد من الشركات الصغيرة إفلاسها.¹² كما انخفض الطلب على اليد العاملة في قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى.¹³ في تقييم عام 2014 أجري عبر مخيمات اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، أفاد 47 بالمائة من المستجيبين بعدم وجود مصدر للنقد أو الدخل لأسرهم في الثلاثين يوماً السابقة، في حين أفادت 65 بالمائة من الأسر بأن دخلها غير كافٍ لتحقيق جميع من احتياجاتهم الأساسية.¹⁴ في تقييم عام 2015 للاجئين السوريين الذين يعيشون في أماكن غير المخيمات، أفاد 12 في المائة من الأسر عن نقص الغذاء في السبعة أيام السابقة.¹⁵

وكان لانخفاض قدرة العديد من الأسر اللاجئة على تلبية احتياجاتها المعيشية الأساسية آثار سلبية على رفاه النساء والفتيات. ارتبطت الأزمة بارتفاع مستويات العنف الجنسي والجندري داخل مجتمع اللاجئين السوريين. على وجه الخصوص، ازدادت حالات عنف الشريك الحميم - فسرت من قبل العديد من النساء السوريات كنتيجة مباشرة لإحباط الرجال بسبب عدم قدرتهم على إعالة أسرهم. كما أفادت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بزيادة في استراتيجيات التأقلم السلبية مثل زواج الأطفال وممارسة الجنس كوسيلة للعيش بين النساء اللاجئات كرد فعل على خيارات سبل العيش المحظورة.¹⁶

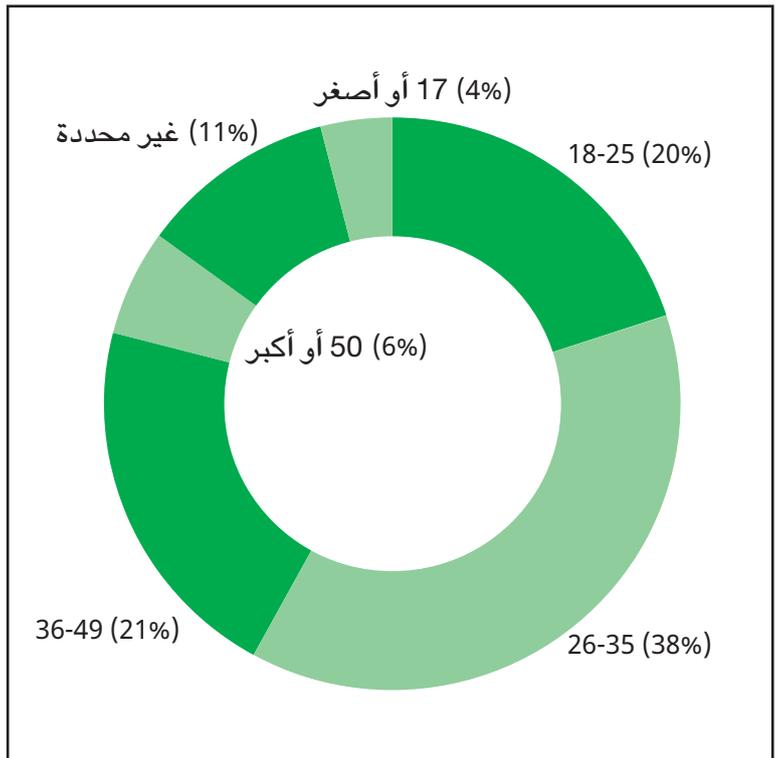
3. أنماط العنف الجنسي والجندري ضد النساء والفتيات السوريات

تساعد البيانات الأولية التي تم جمعها كجزء من مشروع أسودة و سيسفاير على توضيح الأنماط الأوسع للعنف الجنسي والجندري التي تؤثر على النساء والفتيات السوريات

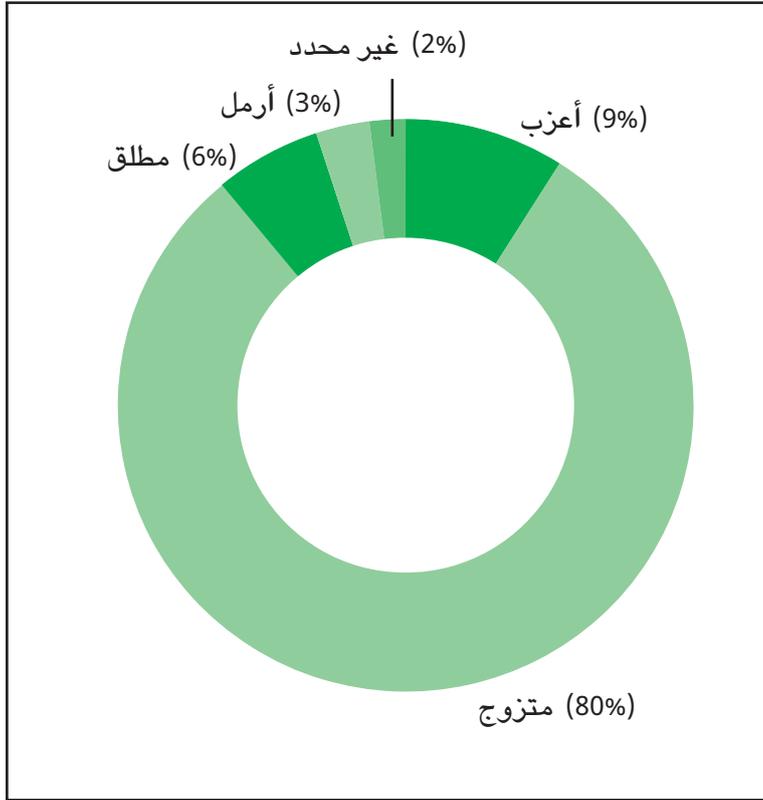
والمجتمع المضيف قد تم طرحه في بعض الأحيان كمثال إيجابي للمنطقة. منحت السلطات الكردية وضع الإقامة لأغلبية السوريين، مما سمح لهم بالعمل.⁴ وتمكن العديد من الرجال السوريين من العثور على وظائف في قطاعات التشييد والبناء بالتجزئة والضيافة،⁵ في حين أن آخرين أقاموا وأداروا أعمالاً صغيرة داخل المخيمات.⁶ كما منحت السلطات الكردية للاجئين السوريين الحق في الوصول إلى الرعاية الصحية العامة والتعليم، على الرغم من أن العوامل، بما في ذلك المسافة إلى المرافق، والرسوم التقديرية، والحوافز اللغوية، تعني أنه ليس كل اللاجئين قادرين على الاستفادة من هذه الخدمات.⁷

بعد عام 2014، أدت الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية مجتمعة في إقليم كردستان العراق إلى تدهور في مستويات المعيشة للاجئين السوريين. أولاً، أدى استيلاء تنظيم "داعش" على أجزاء كبيرة من العراق إلى تدفق ما يقرب من 1.5 مليون شخص من النازحين داخلياً إلى كردستان العراق. وقد أدى ذلك إلى توجيه قدر كبير من اهتمام المانحين وتوجيه التمويل نحو استيعاب النازحين العراقيين القادمين حديثاً، وازدياد التنافس على الموارد وفرص العمل

الشكل 2: توزيع الحالات حسب عمر الناجيات



الشكل 3: توزيع الحالات حسب الحالة الزوجية للناجيات

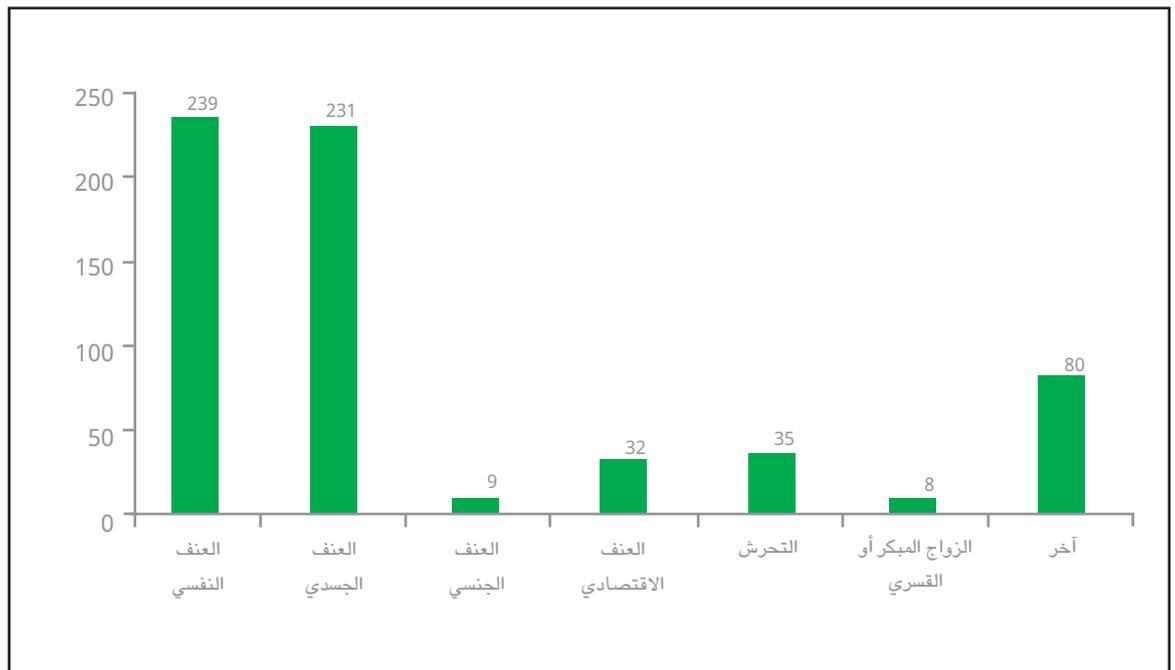


في إقليم كردستان العراق. كجزء من نشاط الرصد والتوثيق في إطار المشروع، أجرى فريق مكون من ست باحثات تدرين من قبل أسودة مقابلات مع نساء وفتيات في كل من المخيمات وغير المخيمات عبر إقليم كردستان العراق.

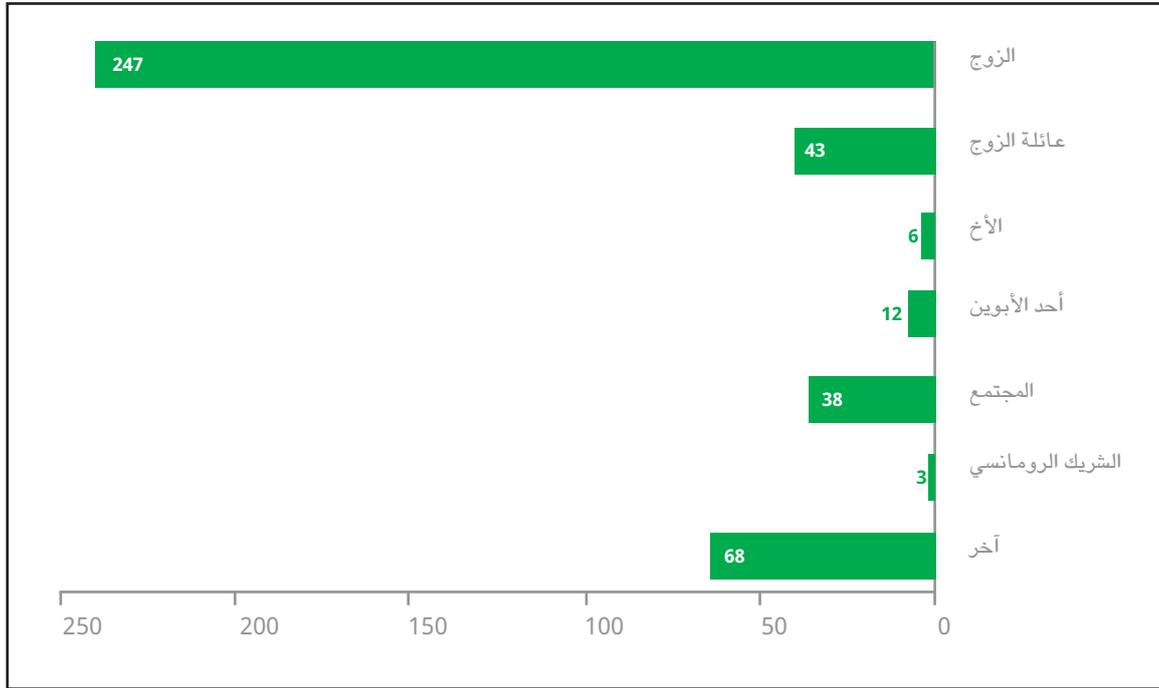
من بين الحالات الموثقة، شكلت النساء المتزوجات في سن الإنجاب المجموعة الديموغرافية الرئيسية التي تواجه العنف (الشكل 3). وشملت الغالبية العظمى من الحالات (79 في المائة) الناجيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 50 سنة. وفي هذه الفئة، شكلت النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 26 و 35 سنة أكبر حصة (38 في المائة من جميع الحالات). وبالإضافة إلى ذلك، فإن 80 في المائة من مجموع الحالات يتعلق بالمرأة المتزوجة (الشكل 4).

وأكثر أشكال العنف الشائعة التي أبلغت عنها النساء هي العنف العاطفي أو النفسي، يليه العنف الجسدي. اشتملت أشكال أخرى من العنف على العنف الجنسي والعنف الاقتصادي والتحرش والزواج المبكر أو القسري (الشكل 5). أفاد عدد كبير من النساء بأنهن تعرضن لأشكال متعددة من العنف. على سبيل المثال، كان العنف الجسدي تقريبًا مصحوبًا دائمًا بالعنف العاطفي أو النفسي، وأحيانًا العنف الجنسي.

الشكل 4: توزيع الحالات حسب نوع العنف



الشكل 5: توزيع الحالات حسب مرتكب العنف



الأخريات اللاتي يعتمدن على دخل أزواجهن من أجل البقاء، فقد تركن معرضات للخطر عندما غادر أزواجهن البلاد أو تزوجن ثانية.

كان الزواج المبكر – الذي يعتبر استراتيجية سلبية للتصدي للمضايقات – والتحرش من المجتمع من المشاكل الأخرى التي تم الإبلاغ عنها بشكل شائع بين النساء والفتيات اللاتي تمت مقابلاتهن. بدت النساء غير المتزوجات والمطلقات على وجه الخصوص مستهدفة بشكل خاص للتحرش. في بعض الحالات، اضطرت النساء اللواتي أزواجهن مرضى إلى تحمل جزء أكبر من المسؤوليات خارج المنزل، مما أدى إلى زيادة التعرض للتحرش. وذكرت نساء أخريات يعملن خارج المنزل أنهن تعرضن للتحرش الجنسي من قبل أصحاب العمل أو أصحاب العمل المحتملين.

4.4. الزواج، أدوار الجنسين، والعنف: وجهات نظر النساء والرجال اللاجئين

للاستفادة من تصورات النساء والرجال السوريين اللاجئين عن تجاربهم في النزوح في إقليم كردستان العراق، والتأكد من وجهات نظرهم بشأن أسباب وحلول العنف الجندري في مجتمعاتهم، أجريت ثمانية نقاشات لمجموعة التركيز كجزء

وفي معظم الحالات (64 في المائة)، كان مرتكب العنف زوج المرأة. ومن بين الجناة الآخرين عائلة الزوج (11 في المائة)، والمجتمع (10 في المائة)، والآباء، والشركاء الرومانسيون، والإخوة (الشكل 6). في العديد من الحالات، أبلغت النساء عن أشكال متعددة من العنف من قبل مختلف الجناة. على سبيل المثال، واجهت بعض النساء العنف المنزلي من أزواجهن وكذلك التحرش الجنسي من أعضاء المجتمع.

تظهر البيانات التي تم جمعها في إطار المشروع أن العنف الشريك الحميم – سواء كان عاطفياً أو جسدياً أو جنسياً أو اقتصادياً أو مزيجاً – هو أكثر أشكال العنف الشائعة التي أبلغت عنها النساء والفتيات السوريات. نسبت معظم النساء العنف الذي كن يتعرضن له في علاقاتهن إلى الظروف المالية الصعبة التي يعشن فيها كلاجئين. كان عدم قدرة العديد من الأسر على تحقيق دخل كافٍ لتلبية احتياجاتهم الأساسية سبباً رئيسياً للتوتر والإحباط في المنزل، والذي غالباً ما يترجم إلى أعمال عنف. وعلى الرغم من حقيقة أن الظروف المالية السيئة كانت تتطلب في كثير من الأحيان من النساء القيام بأدوار جديدة خارج المنزل، إلا أن بعض الرجال استمروا في إظهار السلوك المسيطر داخل المنزل، والتحكم في دخل زوجاتهم أو منعهم من العمل. أما النساء

الشكل 6: تفصيل المشاركين في مجموعات التركيز

مجموعة التركيز 8	مجموعة التركيز 7	مجموعة التركيز 6	مجموعة التركيز 5	مجموعة التركيز 4	مجموعة التركيز 3	مجموعة التركيز 2	مجموعة التركيز 1		
اربييل رجل 6 خارج مخيم	اربييل نساء 7 خارج مخيم	دهوك رجل 8 داخل مخيم	دهوك نساء 8 داخل مخيم	السليمانية نساء 7 خارج مخيم	السليمانية رجل 2 خارج مخيم	السليمانية رجل 6 خارج مخيم	السليمانية نساء 5 خارج مخيم	مدينة	جنس
								عدد المشاركين	موقع
2	0	1	0	1	0	0	0	15-19	عمر
3	3	1	0	3	0	3	0	20-29	
1	1	3	3	2	2	1	1	30-39	
0	3	3	5	1	0	1	0	40-49	
0	0	0	0	0	0	1	0	50-59	
3	1	5	1	2	0	5	3	العاملين	وظيفة
3	6	3	7	5	2	1	2	عاطلين عن العمل	
0	3	3	4	1	0	0	0	سيء جدا	الصحة النفسية
3	0	1	1	0	2	0	2	سيء	المبلغ عنها ذاتيا
0	4	4	2	2	0	5	1	معدل	
3	0	0	1	4	0	1	2	جيد	
0	0	0	0	0	0	0	0	ممتاز	
4	7	7	7	5	2	5	4	متزوج	الحالة الاجتماعية
2	0	1	0	2	0	1	1	اعزب	
0	0	0	1	0	0	0	0	ارمل	

التغيير في أدوار الجنسين في الزواج

وقد تغيرت مسؤوليات البيت، لا سيما فيما يتعلق بالإيجار والمال.
- امرأة، السليمانية

أقر جميع المشاركين في مجموعات التركيز بتغيير كبير في أدوار الجنسين في الزواج؛ يجب على النساء في كثير من الأحيان العمل للمساعدة في توفير ماليا للعائلة لأن أزواجهن لا يحصلون على ما يكفي من المال لتغطية نفقاتهم أو لا يعملون على الإطلاق. ومن بين الرجال، عارض اثنان فقط بشدة التغيير في أدوار الجنسين الناجمة عن الزواج. وكان بقية الرجال على الأقل يقبلون بأن ذلك كان ضرورياً في السياق الحالي؛ يقول آخرون إنهم يدعمون زوجاتهم بحماس. في كثير من الأحيان، لا يمكن للرجال العثور على عمل ويجب على النساء العثور على وظائف لتغطية نفقاتهم، وبالتالي يصبح المعيل الرئيسي للأسرة. عملت النساء في مجموعات التركيز بشكل رئيسي كمدرسات في مدارس اللاجئين أو مع المنظمات غير الحكومية. عمل

من البحث لهذا التقرير. وشمل ذلك مجموعتي تركيز في أربيل، واثنان في دهوك، وأربعة في السليمانية، تضم ما مجموعه 27 امرأة و 22 رجلاً من كل من المخيمات وغير المخيمات (الشكل 6).

تظهر نتائج هذه المناقشات أن التغيير في أدوار الجنسين خارج البيت، والضغط على إيجاد عمل، والتعامل مع المسؤولين الحكوميين الصعبة في الحصول على تصاريح الإقامة، والعلاقات السيئة مع المجتمع المضيف، كلها أثرت على الصحة العقلية للنساء والرجال في مجتمع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق. كانت معدلات العنف أعلى مما كانت عليه في مرحلة ما قبل الزواج نتيجة لذلك. في حين يتم تمكين المرأة، فإنها تظل عرضة للعنف داخل وخارج المنزل. وعلاوة على ذلك، فإن الرجال والفتيان معرضون أيضاً لأشكال مختلفة من العنف الجندري والجنسي.

الرجال في الغالب كعاملين باليومية مع عدد قليل منهم يعملون كطهاة أو في ضيافة.

قبل الرجال، في الزيادة.
- مدير مخيم دوميز 1

قال كل من الرجال والنساء إنه عندما تعمل المرأة، يكون من الأفضل لعلاقتهم إذا عملت هي وزوجها. اعترف الرجال أنهم يكافحون إذا كانت المرأة هي الوحيدة التي تعمل. قال واحد على وجه الخصوص: "نحن نشعر بالضعف عندما لا نستطيع العثور على عمل وزوجاتنا هن يوفرن كل شيء." وقال جزء من النساء أنهم لا يحبون العمل لأنهم لا يزالون يحتفظون بأدوارهم في المنزل: إعداد الطعام، التنظيف ورعاية أطفالهم. تتضاعف هذه الواجبات، وهذا يضيف الكثير من الضغط على المرأة. حتى إذا كان الزوج والزوجة يتقاسمان الأعباء المالية للعائلة، أو إذا كانت الزوجة تعمل فقط، فإن الزوج عادة لا يتحمل المسؤوليات مع الأطفال والمنزل.

واعترف جميع المشاركين في مجموعات التركيز، من النساء والرجال، بأن الضغط الناجم عن الحياة اليومية بسبب النزوح، لا سيما الضغوط المالية وعدم القدرة على إيجاد عمل، قد أدى إلى زيادة العنف الجسدي والنفسي ضد النساء من جانب أزواجهن في مجتمع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق وقد أفادوا أن ذلك أدى أيضاً إلى قيام النساء بالتعرض للإجهاد والإحباط خارجياً على أزواجهن وأيضاً لفظياً وجسدياً على أطفالهن. قالت بعض النساء السليمانية إن مستوى الغضب بين الرجال يأتي أيضاً من الطريقة التي يعامل بها المجتمع المضيف الرجال، حيث يتم استغلالهم بشكل روتيني من قبل رؤسائهم في أشكال الاعتداء الجسدي، والإساءة اللفظية، ودفعهم أجور غير كافية، وإجبارهم للعمل لساعات طويلة مقابل أجر قليل.

الطحة النفسية والضغط اليومية

ومن بين 27 امرأة و 22 رجلاً شاركوا في المجموعات المركزة، أبلغت 11 امرأة وتسعة رجال عن وجود عقلية سيئة أو سيئة للغاية. أبلغت تسع نساء وتسعة رجال عن متوسط الصحة العقلية، وأفادت سبع نساء وأربعة رجال بصحة نفسية جيدة. لم يبلغ أحد عن صحة عقلية ممتازة. ومع ذلك، قال أحد المشاركين من الذكور في أربيل: "إذا قلنا جيداً، فذلك لأننا عانينا كثيراً ونحن غير محسنين ونشعر أنه لن يتغير". وقالت غالبية النساء والرجال إن الضغوط في حياتهم اليومية تأتي من عدم القدرة على دفع الإيجار والنفقات الأخرى وصعوبة في العثور على عمل. العبء المالي يسبب أكبر قدر من الصراع بين الزوجات والأزواج. قالت إحدى النساء: "نحن بحاجة إلى المال والعمل من أجل أن نكون أصحاء نفسياً". ومن الضغوطات الأخرى المهمة عملية الحصول على تصاريح الإقامة كل عام، حيث قال اللاجئون إنهم يشعرون بشكل خاص أنهم عرضة للمعاملة السيئة.

في المخيم، قال المشاركون الإناث في مخيم دوميز 1 إن نحو 50 في المائة من الرجال يصيحون ويضربون زوجاتهم، بينما يصرخ 50 في المائة من النساء عند أزواجهن. عندما سئلوا نفس السؤال، ذكر المشاركون الذكور في مجموعة التركيز دوميز 1 أن حوالي 30-40 في المائة من الرجال ضربوا زوجاتهم، وأن 60 في المائة من النساء صاحن عند أزواجهن. اتفق كلا الفريقين على أن ما يقرب من 3-5 في المائة من الرجال في المخيم قد يهددون بقتل زوجاتهم إذا أبلغت النساء عن العنف الجندري إلى المنظمات غير الحكومية أو إدارة المخيمات.

العلاقات مع المجتمع المضيف

خشى المجتمع المضيف 60 في المائة و (العنف من) اللاجئين السوريين الآخرين 40 في المائة. كنا نشعر بالأمان في سوريا من قبل وهنا علينا التعامل مع التصورات السلبية لنا.
- امرأة، السليمانية

مستويات العنف داخل المنزل

ونتيجة لذلك (الصراع)، أصبح الرجال عاطلين عن العمل وغير مدعومين ... بسبب ظروف العمل السيئة، بدأ العنف الجندري، والذي يحدث غالباً ضد النساء من

بينما ناقش جميع المشاركين في مجموعات التركيز مستوى العنف داخل المنزل، ادعى المجيبون في أربيل والسليمانية على وجه الخصوص أنهم واجهوا المزيد من العنف من المجتمع المضيف أكثر مما فعلوا من داخل مجتمعهم الخاص.

السليمانية أن عمالة الأطفال من الأولاد هي قضية تتعلق بالعنف الجندري، مع الاعتراف أيضًا بالضعف الخاص للفتيان الصغار الذين يُجبرون على الانضمام إلى العصابات، بحيث ترسل بعض العائلات فتياتهن إلى تلميع الأحذية بدلاً من الفتيان.

اللول للعنف ودور المنظمات غير الحكومية

أقر كل من الرجال والنساء بدور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة. في المخيم في دهوك، نظرت النساء إلى دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة بشكل إيجابي. أعرب الرجال عن قلقهم من أن طريقتهم القديمة في حل القضايا الزوجية، وهي حل النزاع الداخلي القائم على القانون القبلي، قد تم استبدالها بنظام قانوني اعتبروه جامدًا للغاية وخارج عاداتهم قبل النزوح. كان من المرجح الآن أن تواجه النساء أزواجهن أكثر مما يواجهن قبل النزوح، لأنهن أصبحن الآن أكثر وعياً بحقوقهن ومساراتهن في الحماية، الأمر الذي تسبب بدوره في تعارض مع الأزواج. تشجع المنظمات غير الحكومية النساء على الدفاع عن حقوقهن في المنزل. عندما يتعلق الأمر بتمكين المرأة، والنزاع الناتج عنها، اقترحت المشاركات أن إشراك الرجال والفتيان من شأنه أن يساعد في حل هذه المشكلة.

كان للعديد من المشاركين في مجموعة التركيز خبرة مباشرة في الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لمكافحة العنف الجندري. اختلفت الآراء حول فعالية مثل هذه البرامج. في مجموعة تركيز واحدة في السليمانية، أشار جميع المشاركين إلى أن تجاربهم مع الخدمات النفسية والاجتماعية للمنظمات غير الحكومية كانت إيجابية. من بين الجوانب الإيجابية الأخرى لبرمجة المنظمات غير الحكومية التي ذكرها المشاركون في مجموعة التركيز دورهم في تعليم الآباء حول سلامة الأطفال، والوظائف والدورات التدريبية التي يقدمونها. ومع ذلك، فإن المشاركين الآخرين لديهم تجارب سلبية مع المنظمات غير الحكومية، والتي نسبوا إليها المحسوبية والمحاباة. ذكر أحد المشاركين عدم التنسيق بين المنظمات غير الحكومية.

من حيث التدخلات اللازمة للحد من العنف الجندري، أشار العديد من المشاركين إلى أن الوظائف وفرص العمل هي أكبر الاحتياجات. كان البعض في حيرة لسبب انتهاء عقود الأمم

زعت النساء في السليمانية أن هذا يرجع بشكل كبير إلى حقيقة كونهن أكراد يتحدثن لكرمانجي، واللهجة في أربيل والسليمانية هي السورانية. إن الفرق بين اللهجات له أهمية كبيرة، حيث أنهم مجبرون على التحدث بالعربية للتواصل مع غير السوريين، ويعاملهم الأكراد السورانيين كما لو أنهم "نساء غير أخلاقيات". وادعت إحدى النساء أن أطفالها يتوسلون لها ألا تتكلم الكورمانجي معهم في الأماكن العامة. روتيني، ويشجعونهن على الجلوس في مقدمة سيارة الأجرة حتى عندما يكونون وحدهم (وهو أمر غير مناسب ثقافيًا)، ومحاولة إعطائهم أرقام هواتف، وكل ذلك مع توقع استعداد هؤلاء النساء لممارسة الجنس. قالت العديد من النساء إنهن لا يحبن الخروج بمفردهن أو حتى مع نساء أخريات في الشارع.

قال العديد من المشاركين في مجموعات التركيز إن كلا من النساء والرجال شعروا بالضعف عند التعامل مع قضايا مثل تجديد تصاريح الإقامة. وعلق آخرون بأن الرجال في مجتمعهم يتعرضون للمضايقة عندما يدرك المجتمع المضيف أنهم سوريون ذكر أحد المشاركين في السليمانية أن أحد المالكين يرفض استئجار الممتلكات لعائلة سورية على أساس هويتهم. قال مشارك آخر من أربيل: "إنهم يضايقوننا لفظياً ويدعوننا "القدرة" ويلقون القمامة أمامنا". غير أن مجموعات التركيز التي أجريت في دهوك لم تبلغ عن أي قضايا مهمة تتعلق بالمجتمع المضيف، بما أن اللهجة الكردية التي يتحدثون بها في دهوك، البادياني، قريبة من الكرمانجي ولا يوجد لدى اللاجئين والمجتمع المضيف أي مشاكل في التواصل مع بعضهم البعض.

الرجال والفتيان كضحايا للعنف الجندري

وعموماً، أقر اللاجئون بأن الرجال والأولاد يمكن أن يكونوا ضحايا العنف الجنسي، لكن معظمهم لم يعرف شخصياً الحالات التي حدث فيها هذا. واعترفوا بأن الرجال السوريين واجهوا عنفاً جنسياً في سجون سوريا أثناء النزاع، وأفاد اثنان بأنهم على علم بقضية اغتصاب تخص صبيان. واعترف معظمهم بأن الرجال والفتيان يمكن أن يكونوا ضحايا للعنف النفسي - سواء داخل المنزل، لعدم إعالة أسرهم، أو من المجتمع المضيف، لا سيما في مكان العمل حيث يتم استغلالهم من قبل رؤسائهم والسلطات المحلية عند محاولة تجديد وثائق الإقامة. لقد أدركت بعض النساء في

برامج مكافحة العنف الجنسي والجندري في إقليم كردستان العراق، إلا أن الموارد البشرية والمالية المحدودة كانت تعني أنها لا تستطيع تغطية جميع المجالات. وقد ترك هذا مجموعات ديموغرافية معينة – وخاصة النساء والفتيات اللواتي يعشن في أماكن غير المخيمات – دون رعاية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى اندلاع الصراع مع داعش في عام 2014، وما نجم عن ذلك من تدفق النازحين العراقيين إلى داخل إقليم كردستان العراق، إلى تحول هائل في اهتمام المانحين ومواردهم، تاركين بضع منظمات تعمل على وجه التحديد لخدمة اللاجئين السوريين.

ملخص المشروع

لمعالجة الجوانب المتعددة لمشكلة العنف الجنسي والجندري داخل مجتمع اللاجئين السوريين، نشر المشروع ثلاث استراتيجيات رئيسية:

1. رصد وتوثيق العنف الجنسي والجندري

يعد جمع المعلومات وتوليد الأدلة عنصرين حاسمين لأي تدخل يهدف إلى معالجة العنف الجنسي والجندري. كان الرصد والتوثيق مهمين لتحسين وضع النساء والفتيات اللاجئات السوريات بسبب استمرار نقص الإبلاغ والمحظورات الثقافية حول العنف الجنسي والجنساني، مما أضر بالمعلومات المتوفرة حول المشكلة. وبدون معلومات كاملة، كان من الصعب تصميم سياسات وآليات استجابة فعالة لتلبية احتياجات الناجين.

2. تغيير المواقف والأعراف الاجتماعية حول SGBV

وقد أظهر الكثير من الأدلة المتاحة أن التدخلات المصممة لتغيير المواقف وتغيير المعايير الاجتماعية يمكن أن تكون فعالة في منع العنف ضد النساء والفتيات، خاصة عندما تشرك التدخلات الرجال والفتيان بالإضافة إلى النساء والفتيات. تهدف الإستراتيجية التي يتبعها هذا المشروع إلى تحطيم المعايير الاجتماعية بين أصحاب المصلحة وفي المجتمع الأوسع الذين ينظرون إلى العنف الجنسي والعنف الجندري على أنه مقبول ومشروع، أو مسألة عائلية خاصة، أو خطأ للنساء، وكلها عوامل تعمل على تمكين ثقافة العنف. وبدلاً من ذلك، سعى المشروع إلى تغيير المواقف السائدة في اتجاه النظر إلى العنف الجنسي والجندري باعتباره انتهاكاً غير مقبول لحقوق الإنسان، حيث يوفر للنساء الحلفاء

المتحدة الخاصة بهم كمتطوعين مدفوع الأجر فجأة، لأن ذلك كان مصدر دخلهم. واشتكى آخرون من أن المناصب في المنظمات غير الحكومية تُمنح في الغالب لأعضاء المجتمع المضيف، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن لديهم المزيد من الخبرة، ولكن أيضاً بسبب المحسوبية. وأشار مشاركون آخرون إلى الخدمات القانونية المتعلقة بأوضاع الإقامة والبرمجة النفسية والاجتماعية كحلول للعنف الجندري. وأشار البعض أيضاً إلى أن الصحة العقلية للأطفال تتأثر بقتال آبائهم، مما يشير إلى أن البرمجة ضد العنف الجندري قد تحتاج أيضاً إلى أخذ الأطفال في الاعتبار.

5. دراسة حالة: مشروع أسودة

وسيسفاير

”تحسين آليات الاستجابة للعنف الجنسي والجندري ضد النساء والفتيات السوريات اللاجئات في كردستان العراق“ كان مشروعاً لمدة عامين نفذته منظمة أسودة لمكافحة العنف ضد المرأة ومركز سيسفاير لحقوق المدنيين. قام المشروع الذي يموله صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة بتغطية المحافظات الثلاث في أربيل ودهوك وسليمانية في إقليم كردستان العراق، وتم تنفيذه من 2017-2019.

تم تبرير الأساس المنطقي للمشروع من خلال مؤشرات مبكرة على أن النساء والفتيات السوريات في إقليم كردستان العراق يواجهن مستويات عالية من العنف الجنسي والجندري، بما في ذلك الزواج المبكر، والعنف المنزلي، والعنف بدافع الشرف، والتحرش، والاستغلال الجنسي، والاغتصاب. وعلى الرغم من هذه الحقيقة المعروفة جيداً، لم يكن هناك سوى عدد محدود من الدراسات المنشورة التي تحقق في نطاق وطبيعة هذا العنف في العمق. وعلاوة على ذلك، كان من المعروف لدى المنظمات العاملة في الميدان أن عوامل منها الوصم الاجتماعي والعزلة وعدم الوعي بحقوقهم تمنع العديد من النساء والفتيات السوريات من الإبلاغ عن أعمال العنف هذه والحصول على الخدمات والعلاجات التي يحتاجون إليها.

علاوة على ذلك، كانت هناك فجوات ونواقص كبيرة في التوفير الفعلي لتلك الخدمات. في حين أن العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كانت تقدم بنشاط

الشكل 7: أنشطة المشروع

هدف المشروع: النساء والفتيات السوريات اللاجئات في أربيل ودهوك والسليمانية اللائي تعرضن للعنف الجنسي و الجندري (SGBV) أكثر قدرة على تحقيق الإنصاف ويتمتعن برفاهية أحسن بحلول عام 2019.

وصف	أنشطة
تم تدريب فريق مكون من ست باحثات من الإناث (اثنتان لكل محافظة) من المجتمع المحلي من خلال ورشة عمل استمرت يومين في رصد وتوثيق العنف الجنسي والجندري، من أجل اكتساب الكفاءة في إجراء مقابلات مع الناجيات، وإتباع إرشادات أخلاقية واستخدام أدوات إبلاغ آمنة.	النشاط 1.1.1: تدريب فريق من الباحثات الإناث على رصد وتوثيق العنف الجنسي والجندري
شارك الباحثون المتنقلون الستة في مراقبة وتوثيق حالات SGBV ضد اللاجئين السوريين طوال فترة المشروع، في جميع المحافظات الثلاث، باستخدام أداة الإبلاغ الإلكترونية التي وضعها مركز سيسفاير.	النشاط 2.1.1: جمع البيانات المستمر لحالات العنف الجنسي والجندري ضد اللاجئين السوريين
استخدمت بيانات الرصد التي جمعها الباحثون لإنتاج تقريرين عن العنف الجنسي والجندري، ركز الأول منهما على نطاق وحجم العنف، وناقش الثاني منها الدروس المستفادة من التدخل.	النشاط 1.2.1: إنتاج ونشر تقريرين عن العنف الجنسي والجندري ضد اللاجئين السوريين
مناصرة مستهدفة مع إدارات المخيمات ومقدمي الخدمات وممثلي الحكومات ونشطاء المجتمع المدني والزعماء الدينيين وغيرهم من أصحاب المصلحة من خلال إطلاق التقارير ومناسبات المائدة المستديرة حول العنف الجنسي والعنف الجندري ضد اللاجئين السوريين بهدف تعزيز آليات الاستجابة للعنف الجنسي والجندري.	النشاط 2.2.1: المناصرة المستهدفة مع السلطات المحلية ومقدمي الخدمات
نظمت عشر ورش عمل حول "إشراك الرجال والفتيان في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات"، تناولت المفاهيم الخاطئة الشائعة وشجعت الرجال والفتيان على رؤية العنف الجنسي والجندري باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان للمرأة.	النشاط 2.1.1: ورش عمل حول إشراك الرجال والفتيان لمنع العنف الجنسي والجندري والاستجابة له
نظمت عشر جلسات توعية للنساء والفتيات اللاجئات السوريات بشأن حقوقهن بموجب القوانين المحلية والوطنية والدولية، والخدمات المتاحة لهن في حالات العنف الجنسي والجندري.	النشاط 3.1.1: جلسات التوعية للنساء والفتيات اللاجئات السوريات بشأن حقوقهن والخدمات المتاحة لهن في حالات العنف الجنسي والجندري
قدم مستشار قانوني وطبيب نفسي اجتماعي في كل محافظة مشورة قانونية مجانية وخدمات استشارية نفسية واجتماعية للنساء والفتيات اللائي يواجهن العنف الجنسي والجندري.	النشاط 3.2.1: تقديم الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي للنساء والفتيات اللاجئات السوريات اللواتي يواجهن العنف الجنسي والجندري

و 60 عاماً في كل من المخيمات وغير المخيمات. وقد تم اختيار هذه المعايير لأنه في هذه الفئة العمرية، تواجه النساء والفتيات أكبر خطر التعرض للعنف مثل الزواج المبكر والزواج القسري، وعنف الشريك الحميم، والتحرش والعنف الجنسي. بلغ عدد اللاجئات السوريات من النساء والفتيات اللواتي كان من المتوقع أن يستفدن من المشروع بشكل مباشر 1500 امرأة، بما في ذلك 250 امرأة يحضرن ورش عمل توعوية، و 150 ناجياً يستفيدون من مركز الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي، و 1100 ناج تم الوصول إليهم من خلال أنشطة الرصد والتوثيق الخاصة بالمشروع. وكان المستفيدون الثانويون من المشروع من الرجال والفتيات والمسؤولين الحكوميين وأعضاء منظمات المجتمع المدني وأعضاء المنظمات الدينية (مجموعهم: 500 مستفيد ثانوي).

النتائج والنجاحات

وبشكل عام، وصف المشروع بأنه تدخل ناجح وضروري من قبل كل من موظفي المشروع والمستفيدين، خاصة لأنه كان قادراً على الوصول إلى العديد من اللاجئين الذين لم يتلقوا أي دعم أو توعية من أي منظمة. وصف أحد أعضاء فريق المشروع تصميم التدخل بأنه دائرة من الأنشطة، كل ذلك يربط ويعزز بعضها البعض. توصف النتائج والنجاحات المحددة لكل جانب من جوانب المشروع أدناه.

جمع البيانات والتقارير والمناصرة

على الرغم من أن جمع البيانات كان من بعض النواحي أكثر الأنشطة صعوبة في المشروع – بسبب الأذونات المعقدة اللازمة لتنفيذ جمع البيانات مع اللاجئين في إقليم كردستان العراق، وتردد العديد من الناججين من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتجاربهم في أعمال العنف – مع ذلك كان عنصراً ضرورياً وذو قيمة في التدخل. وقد عمل الباحثون الستة الذين درّبهم أسودة مع قادة المجتمعات المحلية ومراكز المرأة لكسب الثقة وتعزيز فهم المشروع وضمان الوصول إلى المجتمع. ونتيجة لذلك، تمكنا من توثيق 385 حالة عنف بنهاية المشروع، تم تحميلها جميعها على أداة الإبلاغ على الإنترنت الخاصة بمركز سيسفاير، حيث يمكن تخزينها.

والمؤيدين في المجتمع الراغبين والقادرين على منع العنف ومواجهته عند حدوثه. تصور هذا النوع من الإستراتيجية تأثيراً طويلاً المدى، حيث ستنشر الأعراف الاجتماعية المتغيرة تدريجياً داخل المجتمع، مما يؤدي تدريجياً إلى منع العنف المستقبلي.

3. زيادة وصول الناجيات إلى خدمات الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي

النساء أكثر عرضة للإبلاغ عن العنف المنزلي إلى الشرطة عندما يتم مساعدتهن من خلال خدمات الدعم القانونية، خاصة إذا كان يمكن أن يصحبن إلى المحكمة. وعلاوة على ذلك، فإن للدعوة القانونية تأثير أكبر على العنف الجنسي والجندري في المجتمع من خلال تحطيم المعايير الاجتماعية التي تعتبر العنف مسألة داخل الأسرة وإرسال رسالة عدم التسامح تجاه أعمال العنف. وتهدف خدمات الدعم القانونية والنفسي الاجتماعي إلى تأكيد كرامة الناجين بوصفهم أصحاب حقوق ومساندتهم للمطالبة بالمساءلة عن أعمال العنف الجنسي والجندري، مما يساعد على إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب والسماح للمجرمين.

من حيث العناصر المحددة للتصميم، شمل المشروع سبعة أنشطة رئيسية هي: تدريب فريق من الباحثين الإناث من المجتمع المحلي في المراقبة والتوثيق (النشاط 1.1.1)؛ جمع البيانات المستمر من قبل الباحثات المتنقلات في حالات العنف الجنسي والجندري ضد اللاجئين السوريين، باستخدام أداة إبلاغ إلكتروني (النشاط 2.1.1)؛ إنتاج ونشر تقريرين عن العنف الجنسي والجندري ضد اللاجئين السوريين (النشاط 1.2.1)؛ الدعوة الموجهة مع السلطات المحلية ومقدمي الخدمات (النشاط 2.2.1)؛ ورش عمل للرجال والفتيات بشأن منع العنف الجنسي والجندري والاستجابة له (النشاط 1.1.2)؛ جلسات توعية للنساء والفتيات اللاجئات السوريات بشأن حقوقهن والخدمات المتاحة لهن في حالات العنف الجنسي والجندري (النشاط 1.1.3)؛ توفير الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي للنساء والفتيات اللاجئات اللواتي يواجهن العنف الجنسي والجندري (النشاط 1.2.3) – انظر إلى لشكل 7 أدناه.

وكان المستفيدون الرئيسيون من المشروع من النساء والفتيات السوريات اللاجئات الذين تتراوح أعمارهم بين 10

ورشة عمل حول إشراك الرجال والفتيان

بعد ورش العمل، تغيروا كثيراً. كان هناك الكثير من الأشياء التي لا يعتبرونها عنيفة من قبل. تقول الكثير من النساء المسنات: "أتمنى لو كانت لدينا هذه المعلومات عندما كنا أصغر سناً."
- عضو فريق المشروع

ووصف العديد من أعضاء فريق المشروع ورش العمل المتعلقة بإشراك الرجال والفتيان في مكافحة العنف الجندري كأحد أكثر العناصر نجاحاً في المشروع. كان الهدف من ورش العمل هو إعلام المشاركين بالمفاهيم الأساسية للعنف الجندري، ولماذا يحدث العنف الجندري، وكيفية التعامل معه، ودور الرجال في الحد من العنف المنزلي ومنع حدوثه. كان الهدف الإضافي هو خلق مساحة آمنة حيث يمكن للرجال والنساء التواصل حول قضاياهم والاستماع إلى بعضهم البعض.

وبما أن المشروع امتد إلى مناطق غير المخيمات، فإن العديد من المشاركين في ورش العمل لم يتعرضوا أبداً إلى مثل هذه الجلسات من قبل ولم يشرح لهم أبداً العنف الجندري بهذه الطريقة. وطبقاً لأحد أعضاء فريق المشروع، "اعتاد الكثير من النساء على التعرض للضرب من قبل أزواجهن واعتقدن أنه أمر طبيعي، وأن مكانهن هو في المنزل فقط ورعاية الأطفال." وحسب قول عضو آخر من فريق المشروع، "أصبح الضرب والاعتداء اللفظي أمراً طبيعياً بالنسبة لهم لأنهم شهدوا عليه منذ سن مبكرة - أمهاتهم، خالاتهم، أخواتهم." بالنسبة لبعض المشاركين، كانت ورش العمل هي المرة الأولى التي تصور فيها بعض الأفعال - مثل الاغتصاب الزوجي - كعنف.

كما حفزت ورش العمل ردود مشجعة للغاية من الرجال والفتيان، الذين شاركوا بحماس وأعربوا عن دعمهم لمنع العنف الجندري. حتى أن البعض طلب من موظفي المشروع الحضور إلى منازلهم وتقديم مزيد من المعلومات لأفراد عائلاتهم حول حقوقهم بموجب القانون.

وفقاً لمجموعة أولى من الردود من الاستطلاعات التي أجريت مع المشاركين الذين حضروا ورش العمل في السنة الأولى من المشروع، وافق 92 في المائة من أفراد العينة على عدم استخدام العنف في المنزل. وعلاوة على ذلك، اتفق 19 من

بينما لم تكن أسودة المنظمة الوحيدة التي تعمل في جمع البيانات مع اللاجئين من النساء والفتيات السوريات، فإن معظم المنظمات الأخرى التي توثق حالات العنف الجندري تبقى هذه البيانات خاصة أو تستخدمها فقط لإدارة الحالات أو الأغراض الداخلية الأخرى. وهذا يعني أن هناك القليل جداً من المعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة لاستخدامها لتصميم تدخلاتهم. في المقابل، اختار مشروع أسودة و سيسفاير نشر بعض هذه البيانات في شكل مجهول ومجمع من خلال التقارير التي تم إعدادها في إطار المشروع. وقد ساهم ذلك في إعلام الجهات المعنية بشكل أفضل بأوضاع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق وإضافة الأدبيات الموجودة إلى الميدان، مع حماية خصوصية وكرامة الناجين.

بعد نشر التقرير الأول، أجريت مباحثات مائدة مستديرة من أجل ما مجموعه 41 من أصحاب المصلحة من أربيل ودهوك وسليمانية للتفكير في التقرير ومناقشة تأثيره ونتائجه. في مناقشات المائدة المستديرة التي شملت ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية وغيرهم، تمت مناقشة الوضع الحالي للمجتمع السوري وتقاسم التوصيات حول كيفية تعزيز ظروفهم.

كنتيجة لمناقشات المائدة المستديرة، كان أصحاب المصلحة على علم أفضل بشرط الناجين من العنف الجنسي والجندري في المجتمع السوري وأدركوا عيوب الخدمات المقدمة من وجهة نظر الناجين. كما بنت مناقشات المائدة المستديرة قناة اتصال غير رسمية بين مقدمي الخدمات لمزيد من التعاون بشأن الخدمات المقدمة ومسارات الإحالة.

وأكد أصحاب المصلحة في مناقشات المائدة المستديرة أنهم استخدموا البيانات الواردة في التقرير لاستخدامهم الداخلي، في التقييمات والمقترحات والتقارير. وذكر البعض أن المعلومات الإضافية التي قدمها المشروع كان لها تأثير على تحسين الخدمات التي يقدمونها. وبهذه الطريقة، أنشأ التقرير حواراً غير مباشر بين الناجين ومقدمي الخدمات، بما في ذلك مديري البرامج ومديري المشاريع الذين لا يكون لديهم في الغالب تفاعل مباشر مع الناجين أثناء تصميم برامج التدخل.

العراق، القليل منها لها أنشطة في الأماكن غير المخيمات أو تذهب مباشرة إلى منازل الناجين. ونتيجة لذلك، كان ينظر إلى هذا النشاط على أنه له تأثير إيجابي وشديد على النساء والفتيات السوريات اللاجئات، لا سيما غير القادرين على الخروج بحرية للحصول على خدمات الدعم. وكان لدى القادرين على مغادرة المنزل أيضا خيار الوصول إلى خدمات الدعم في مراكز الاستماع التي تديرها أسودة في أربيل ودهوك والسليمانية.

أنتج الدعم النفسي على وجه الخصوص تغييرات واضحة وإيجابية في حياة النساء والفتيات. ووفقاً لأعضاء فريق المشروع، تمكنوا خلال فترة الجلسات من تخفيف قدر كبير من قلق الناجيات وبناء ثقتهن بأنفسهن إلى درجة أنه يمكن تركهن بمفردهن. على حد تعبير أحد الموظفين:

لقد شهدنا الكثير من التحسن في الحالات. كانت هناك بعض الحالات التي لم يرغب أحد آخر في العمل معها لأنها كانت صعبة للغاية. على سبيل المثال، كانت هناك امرأة كبيرة السن كانت صعبة للغاية وقصيرة الأجل ولم ترغب في التحدث حتى في المنزل. كان أطفالها مندهشين من كيفية تغيرها بعد حضور الجلسات معنا.

- عضو من فريق المشروع

وتمكن المستشارون الذين يقدمون الدعم النفسي والاجتماعي في المشروع من بناء علاقات ثقة وثيقة مع الناجين مع مرور الوقت. وفقا لأحدهم، "عندما أخبرناهم أننا سنأتي لشهر واحد فقط كانوا مستاءين - أرادوا منا أن نأتي أكثر. إنهم يتقون كثيرا فينا بأنهم يطلبون منا النصيحة حتى عندما يواجهون مشاكل أخرى لا تتعلق بالمشروع."

جلسات المشورة القانونية كانت مفيدة أيضا للنساء. ورغم أن العديد من الناجين كانوا متشككين أو غير راغبين في حل مشاكلهم من خلال المحاكم وغيرها من الآليات القانونية الرسمية، إلا أنهم استفادوا من تعلم حقوقهم بموجب القوانين المحلية. وفقا لأحد أعضاء فريق المشروع، "فوجئت العديد من النساء بالمعلومات التي تلقاها. كان هناك الكثير من الحقوق التي لم يعرفوها."

أصل 25 من الذكور على أن استخدام العنف ليس حلاً للقضايا الداخلية في المنزل. وبالإضافة إلى ذلك، التزم 23 من أصل 25 مشاركا من الذكور بمكافحة ومنع العنف ضد المرأة في منازلهم ومجتمعاتهم المحلية.

جلسات توعية للنساء والفتيات

في بداية المشروع، افتقر العديد من اللاجئات من النساء والفتيات السوريات إلى المعلومات الأساسية حول الحقوق القانونية والدستورية التي يتمتعن بها، ولم يكن على علم بالخدمات المتوفرة من حولهن. ولسد هذه الفجوة، تم تنظيم سلسلة من جلسات التوعية حول الحقوق والخدمات القانونية المتاحة للناجيات من العنف الجندري.

18 فقط من أصل 106 من النساء اللواتي شاركن في جلسات التوعية في السنة الأولى من المشروع أظهرن معرفة بحقوقهن القانونية قبل الجلسة، كما يتضح من الاستبيانات السابقة للجلسة. ونتيجة لذلك، كانت ورش العمل مفيدة للغاية للنساء، خاصة عندما يتعلق الأمر بتقديم المعلومات حول الاختلافات في القوانين بين سوريا والعراق. على سبيل المثال، كانت العديد من النساء غير مدركات أن حضانة الأطفال بعد الطلاق تُمنح للأم في العراق، بدلاً من الأب كما هو الحال في سوريا. كانت العديد من النساء يخافن في السابق من الطلاق لأنهن اعتقدن أنهن سيفقدن أطفالهن. كما أن العديد من المشاركات لم يكن على علم بحقهن في الحصول على النفقة بموجب القانون العراقي.

كما تم إطلاع المشاركين في الجلسات على الخدمات المتاحة للناجيين من العنف الجندري، بما في ذلك الخدمات المقدمة من أسودة في إطار المشروع. أدى ذلك إلى وصول العديد من النساء إلى الخدمات التي تقدمها أسودة، أو إحالة أصدقائهن وعائلاتهن إلى الخدمات. كما ذكر أحد أعضاء فريق المشروع، كانت الجلسات مفيدة أيضاً للنساء كمساحة آمنة للحديث عن مشكلاتهن وتبادل المعرفة حول كيفية التغلب عليها.

توفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني

في الوقت الذي يقدم فيه عدد من المنظمات الدعم النفسي والاجتماعي القانوني للاجئين السوريين في إقليم كردستان

التحديات والدروس المستفادة

على الرغم من النتائج الإيجابية المفصلة أعلاه، واجه موظفو المشروع أيضًا مجموعة من التحديات طوال فترة تنفيذ المشروع. يلخص القسم التالي تلك التحديات الرئيسية، بالإضافة إلى الدروس المستفادة.

التحدي رقم 1: انعدام الثقة واستنفاد المشاركين الدرس المستفاد رقم 1: تصميم أنشطة المشروع لتسهيل التفاعل وبناء الثقة

وقد واجه موظفو المشاريع في كثير من الأحيان مقاومة وانعدام ثقة من النساء والفتيات اللاجئات، لا سيما أثناء القيام بنشاط جمع البيانات. رفض العديد من الناجين المشاركة في المقابلات ومن الواضح أنهم خاب أملهم من المنظمات غير الحكومية. وادعى الكثيرون أن المنظمات غير الحكومية تقوم في كثير من الأحيان بجمع البيانات منها ولكنها لا تفعل أي شيء مع هذه المعلومات، وبالتالي لا يمكنهم رؤية أي فائدة من المشاركة. اتفق موظفو المشروع على أن هناك حاجة لمزيد من الفرص للتفاعل مع الناجين من أجل بناء الثقة وتيسير جمع البيانات في المستقبل. على سبيل المثال، يمكن تصميم أنشطة المشروع للبدء في إدارة الحالة وتوفير الخدمة قبل الانتقال إلى الوثائق. وهذا من شأنه أن يضمن أن الناجين كانوا على دراية بموظفي المشروع وأن يسمحوا لهم بأن يشعروا بدعم المنظمات غير الحكومية. وبدلاً من ذلك، يمكن تنظيم جلسات مفتوحة في بداية المشروع، وإتاحة الفرص للنساء للتعبير عن احتياجاتهن والمساهمة في تصميم المشروع.

التحدي رقم 2: هيمنة المخاوف المادية الدرس المستفاد رقم 2: الجمع بين برمجة مكافحة العنف الجندري ودعم سبل العيش

كان العديد من الناجين المنخرطين في المشروع مصممين على أن الدعم المالي كان أهم احتياجاتهم، وكانوا غير مهتمين في تلقي الدعم النفسي أو القانوني. غالباً ما تقوم النساء والفتيات بترشيد العنف الذي يواجهه في المنزل بسبب وضعهن الاقتصادي السيء، ويصرن على أنه إذا تحسنت ظروفهن المادية، فإن مشاكلهن الأخرى ستحل أيضاً. كما كانت العوامل المادية عاملاً رئيسياً يثني النساء عن البحث عن حلول قانونية للعنف، مثل الطلاق – مع العلم

أنه لن يكون لهن مكان للعيش فيه أو مصدر دخل إذا انفصلا عن أزواجهن. وبالتالي، ستكون تدخلات مكافحة العنف الجندري أكثر فاعلية إذا ما اقترنت ببرامج لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية للناجين، مثل المساعدة في كسب العيش أو برامج خلق فرص العمل. واقترح أحد الموظفين أن دورات الخياطة أو التدريب المهني يمكن أن تكون فعالة، وليس مجرد مساعدة مالية مباشرة. وعلاوة على ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تنظر في إدخال برامج لمساعدة الناجيات من العنف على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية بعد الطلاق.

التحدي رقم 3: وجود الأقارب الذكور الدرس المستفاد رقم 3: إنشاء مساحات آمنة للنساء

وفيما يتعلق بالنقطة المذكورة أعلاه، فإن الحالة الاقتصادية السيئة لكثير من اللاجئين وحقيقة أن الرجال غالباً ما يكونون عاطلين عن العمل وفي المنزل طوال اليوم هم أيضاً سبب للمشاكل، مما يؤدي إلى زيادة الصراع في المنزل. كما أن معظم النساء لم يعملن، وبإغلاق العديد من مراكز النساء في المخيمات، لم تكن أمامهن سوى فرص قليلة لمغادرة المنزل. وهذا غالباً ما جعل من الصعب على موظفي المشروع إجراء مقابلات مع النساء أو تقديم خدمات الدعم لهم بسبب عدم وجود مساحات خاصة مناسبة. لذلك يجب عدم التقليل من شأن خلق مساحات للنساء فقط في المخيمات والأماكن المجتمعية، وذلك بسبب حقيقة أنها ستعطي النساء مكاناً للاختلاط الاجتماعي خارج المنزل والتحدث عن قضاياهن، الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي على صحتهن العقلية.

التحدي رقم 4: قيود الموارد والوقت الدرس المستفاد رقم 4: إعطاء الأولوية للتدخلات طويلة الأجل

معظم المانحين في مجال العنف الجندري يقومون بتمويل التدخلات قصيرة المدى فقط، والتي تتراوح من ستة أشهر إلى سنتين أو ثلاث سنوات. يمثل هذا الواقع تحديات لكل من فرق المشروع والناجين. من منظور فريق المشروع، يحتاج الموظفون إلى مزيد من الوقت لبناء علاقات مع الناجين وتمكين التغيير الحقيقي في أصعب الحالات. والمشكلة ليست فقط المدة الإجمالية للمشروع، ولكن أيضاً الموارد

مرافق الإيواء في حالات الطوارئ. في إقليم كردستان العراق، الملاجئ التي تديرها الحكومة هي الملاجئ الوحيدة المتاحة، لكن الظروف في الملاجئ سيئة، وإجراءات القبول متطلبة للغاية للنساء اللاجئات، التي تتطلب أمراً قانونياً، إذنا من الأسايش، وفحص طبي. وفقاً لأحد أعضاء فريق المشروع، "كنا محرجين لإحالة الحالات إلى الملجأ. لا أعرف حتى الآن ما إذا كانت أي امرأة سورية قد نجحت في ذلك." بينما تؤكد الحكومة أن خدماتها متاحة للمجتمعات المضيفة والنازحين واللاجئين دون تمييز، فإن الافتقار إلى برامج مخصصة أو الوصول إلى اللاجئين يؤدي إلى بعض إدراك أنهم غير مؤهلين للحصول على هذه الخدمات. وأخيراً، لا يسمح السياق القانوني في إقليم كردستان العراق للأطراف الثالثة بتقديم شكاوى في حالات العنف المنزلي، الأمر الذي يعوق استخدام الحلول القانونية في مثل هذه الحالات، حيث أن العديد من الناجين من العنف لا يملكون الموارد أو الثقة لتقديم المطالبات أنفسهم. وبالتالي، ينبغي الجمع بين الدعم المباشر للناجين والدعوة لدفع التغيير في القوانين والسياسات التي تؤثر عليهم.

6. الدروس المستفادة من القطاع الأوسع

يسعى هذا القسم من التقرير إلى استخلاص الدروس والملاحظات وأفضل الممارسات من الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في تنفيذ برامج مكافحة العنف الجندري مع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة. ويستند إلى كل من مراجعة البيانات الثانوية فيما يتعلق بالخدمة ورسم خرائط البرامج وكذلك تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها في أوائل عام 2019.

تتضمن البيانات الثانوية التي تم تحليلها في هذا القسم الوثائق العامة والخاصة التابعة للمجموعة الفرعية للعنف المبني على النوع الاجتماعي. تضمنت البيانات الأولية ما يلي: (1) استطلاع عبر الإنترنت تم إرساله إلى مقدمي خدمات العنف الجندري (المنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، ووكالات الأمم المتحدة) الذين يعملون مع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان مع تلقي 15 ردًا؛ (2) ثماني مقابلات مع مقدمي المعلومات من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية

المخصصة في إطار المشروع الزمني. ويعمل معظم الموظفين الذين ينفذون برامج العنف الجندري بدوام جزئي، ويتعذر عليهم الاستجابة للمستفيدين عندما يواجهون العنف في وقت متأخر من الليل، على سبيل المثال. من وجهة نظر الناجين، من الصعب عليهم الانفتاح حول تجاربهم وبناء علاقة مع منظمة معينة أو موظف معين، فقط للذهاب إلى منظمة جديدة والبدء من جديد عند انتهاء المشروع. ونتيجة لذلك، ينبغي تكريس المزيد من موارد المانحين لتمويل التدخلات المستدامة الطويلة الأجل.

التحدي رقم 5: غياب التنسيق بين الجهات الفاعلة العاملة في هذا المجال

الدروس المستفادة رقم 5: تحسين آليات التعاون بين المنظمات غير الحكومية

في حين أن العديد من الجهات الفاعلة تشارك في تنفيذ برامج مكافحة العنف الجندري مع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان، أظهرت تجربة تنفيذ المشروع أنه كان هناك القليل من التنسيق أو عدم التنسيق بينهما. وكانت العديد من المنظمات غير الحكومية معززة في نهجها ومتردة في تبادل المعلومات أو الخبرات التي كان يمكن أن يكون لها فائدة أوسع. إن زيادة تبادل المعلومات، خاصة من المنظمات ذات السجل الطويل من العمل مع اللاجئين، سيساعد المنظمات الأخرى على تقييم ما نجح ولم يعمل في الماضي ومعرفة أين توجد الفجوات في تقديم الخدمات، مما يسمح لها بتقديم مساهمة مفيدة وتجنب الازدواجية في الجهود. وفي حين نجحت أسود في تحقيق بعض النجاح في خلق فرص للحوار وتبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، هناك حاجة إلى تنسيق أكثر تنظيمًا.

التحدي رقم 6: القوانين والسياسات الإشكالية على مستوى الحكومة

الدروس المستفادة رقم 6: استخدام تجربة المشروع لدفع المناصرة

في العديد من الحالات في المشروع، تبين أن العوامل الخارجية المتعلقة بسياسات السياسة الأوسع في إقليم كردستان العراق غير مؤاتية للناجين من العنف من المجتمع السوري. على سبيل المثال، يحتاج الناجات اللواتي يواجهن عنفاً شديداً أو تهديدات لحياتهم في بعض الأحيان إلى

ووكالات الأمم المتحدة في إقليم كردستان العراق للاجئين السوريين مرتبطة بالتوعية. ووفقاً لما ذكرته لوحة بيانات المجموعة الفرعية للعنف الجنسدي في الفترة من يناير إلى أكتوبر 2018، فإن 53 في المائة من التدخلات تتألف من جلسات توعية. ويلي ذلك خدمات العنف الجنسدي (30 في المائة)، وجلسات التمكين (10 في المائة)، وتوزيع اللوازم الصحية النسائية (أقل من 1 في المائة). كان النوع الأول من برامج العنف الجنسدي، وفقاً للمشاركين في الاستطلاع عبر الإنترنت، متعلقاً بالدعم النفسي الاجتماعي. وتشمل هذه الخدمات الإسعافات الأولية النفسية، ودورات الدعم النفسي الفردي والجماعي لكل من النساء والرجال، والتدخلات النفسية الفردية، وغيرها من البرامج المتعلقة بالدعم النفسي الاجتماعي والصحة العقلية. ووفقاً لجدول البيانات العنقودية، فإن 52 في المائة من برامج العنف الجنسدي تتكون من برمجة وأنشطة مرتبطة بالدعم النفسي الاجتماعي. ثانياً، بالنسبة إلى برامج الدعم النفسي الاجتماعي، فإن 46 في المائة من الوكالات المشاركة في المجموعات المذكورة أعلاه توفر إدارة الحالات. وقد عكس هذا من قبل المستجيبين على الاستطلاع عبر الإنترنت. وتشمل البرامج والخدمات الأخرى مراكز المرأة، والمساعدة القانونية، والفرق المتنقلة، ورعاية الأطفال، والأنشطة الترفيهية، والتدريب المهني، توزيع اللوازم الصحية النسائية، وتنظيم الأسرة، والمساحات الآمنة، والمجموعات المجتمعية. ووفقاً للعنصر التراكمي الفرعي الخاص بالعنف الجنسدي من يناير / كانون الأول إلى أكتوبر / تشرين الأول 2018، كان 56 في المائة من المستفيدات من النساء، و 27 في المائة من الفتيات، و 9.5 في المائة من الرجال، و 6.5 في المائة من الأولاد.

استطلاع مقدمي الخدمات

تم إرسال استطلاع حول العنف الجنسدي ضد اللاجئين السوريين في إقليم كردستان إلى عناوين البريد الإلكتروني من قوائم المجموعة الفرعية للعنف الجنسدي في السليمانية وإربيل ودهوك؛ رد 15 منهم على الاستطلاع (ستتم مناقشة أسباب انخفاض معدل الاستجابة لاحقاً). سعت أسئلة الاستطلاع إلى فهم نوع البرامج التي كانت تجري وتمول، والأثر الملحوظ للبرمجة، والدروس المستفادة، وفهم الفجوات من وجهة نظر منفذي البرنامج. من بين الردود الـ 15 التي وردت، كان عشرة من الأفراد الذين يعملون مع المنظمات

ووكالات الأمم المتحدة بالإضافة إلى مقابلة إضافية مع إدارة مخيم دوميز 1 في دهوك؛ وأخيراً 3 الآراء التي أعرب عنها مقدمو خدمات العنف الجنسدي خلال فعاليات المائدة المستديرة التي نظمت كجزء من مشروع أسودة وسيسفار في أغسطس 2018 وفبراير 2019، وكذلك خلال ورشة عمل لتعميم المنظور الجنسدي لمدة يوم كامل في يناير 2019 بتيسير من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وعنفودية الحماية الوطنية.

خريطة الخدمات في إقليم كردستان

ووفقاً لـ "لوحة المعلومات التراكمية العنقودية الفرعية التابعة لـ GBV L" من يناير إلى أكتوبر 2018 (أحدث لوحة معلومات متوفرة)، تشترك 3 وكالات تابعة للأمم المتحدة مع 8 منظمات وطنية ودولية في تنفيذ برامج مناهضة العنف الجنسدي للاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق. وتكشف جداول البيانات العنقودية ذات الصلة الخاصة بأربيل والسليمانية ودهوك، والتي تم تحديثها في عام 2018، أن 13 منظمة غير حكومية (محلية ودولية) ووكالتين تابعتين للأمم المتحدة تعمل في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، تشير نتائج المسح إلى أن 4 منظمات محلية غير حكومية إضافية ومنظمة دولية واحدة غير مدرجة في خرائط العنقود توفر خدمات وبرامج العنف الجنسدي للديموغرافية المذكورة أعلاه. ووفقاً للوحة المعلومات، فإن 55 في المائة من برامج وخدمات العنف الجنسدي تتم في أربيل، و 41 في المائة في دهوك ونيوى، و 4 في المائة في السليمانية. ووفقاً لمجموعة معلومات 3RP من عام 2018، من بين حوالي 000,250 لاجئ سوري نازح في العراق، يعيش 49 في المائة في أربيل، و 35 في المائة في دهوك، و 13 في المائة في السليمانية. كما تشير لوحة المعلومات إلى أن 80 في المائة من المستفيدين من برامج العنف الجنسدي من السوريين هم من المقيمين في المخيم و 20 في المائة خارج المخيم. هذا على الرغم من حقيقة أن غالبية اللاجئين السوريين (63 في المائة) في 31 ديسمبر 2018 يعيشون في أماكن غير المخيمات، وفقاً للوحة القيادة.

خريطة برنامج مناهضة العنف الجنسدي

إن غالبية برامج العنف الجنسدي التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية

الشكل 7: تحليل المشاركين في الاستطلاع

نوع المنظمة	المجموعة المستهدفة	خدمات العنف الجندري المقدمة	موقع البرمجة	داخل المخيمات او خارجها؟
دولي	النازحون واللاجئون والمجتمع المضيف	إدارة الحالات، الدعم النفسي الاجتماعي، مراكز المرأة، جلسات التوعية، المساعدة القانونية، البرامج الاجتماعية، التدريب المهني، التمكين الاقتصادي، المناصرة	اربيل، السليمانية	خارج المخيمات فقط
محلي	النازحون واللاجئون والمجتمع المضيف	جلسات التوعية، رعاية الطفل	دهوك	داخل المخيمات فقط
محلي	النازحون واللاجئون والمجتمع المضيف	إدارة الحالات، الدعم النفسي والاجتماعي، مراكز المرأة، جلسات التوعية، الفرق المتنقلة، البرامج الاجتماعية، التدريب المهني	اربيل	خارج المخيمات فقط
محلي	النازحون واللاجئون والمجتمع المضيف	إدارة الحالات، الدعم النفسي الاجتماعي، مراكز المرأة، جلسات التوعية، التدريب المهني	اربيل	خارج المخيمات فقط
محلي	النازحون والمجتمع المضيف	الدعم النفسي الاجتماعي، جلسات التوعية	السليمانية	داخل وخارج المخيمات
محلي	النازحون واللاجئون	إدارة الحالات، الدعم النفسي الاجتماعي، مراكز المرأة، جلسات التوعية، المساعدة القانونية، التدريب المهني، تدريب النساء على العنف الجندري ومقدمي الخدمات، المساعدة النقدية الطارئة، الدعوة	دهوك	داخل وخارج المخيمات
دولي	النازحون واللاجئون والمجتمع المضيف	إدارة الحالات، الدعم النفسي الاجتماعي، مراكز المرأة، جلسات التوعية، المساعدة القانونية، التدريب المهني	دهوك	داخل المخيمات فقط
دولي	النازحون واللاجئون والمجتمع المضيف	إدارة الحالات، الدعم النفسي الاجتماعي، مراكز المرأة، جلسات التوعية، الفرق المتنقلة، البرامج الاجتماعية، برمجة الفتيات المراهقات	دهوك	داخل المخيمات فقط
محلي	النازحون واللاجئون	إدارة الحالات، الدعم النفسي الاجتماعي، مراكز المرأة، جلسات التوعية، الفرق المتنقلة، التدريب المهني	اربيل	داخل المخيمات فقط
محلي	النازحون واللاجئون والمجتمع المضيف	الدعم النفسي الاجتماعي، جلسات التوعية، التدريب المهني	السليمانية	داخل وخارج المخيمات
محلي	للاجئون والمجتمع المضيف	الدعم النفسي الاجتماعي، مراكز المرأة، المساعدة القانونية، رعاية الطفل، البرامج الاجتماعية	دهوك	داخل وخارج المخيمات

محلي	المجتمع المضيف	جلسات التوعية	دهوك	داخل المخيمات فقط
دولي	النازحون واللاجئون والمجتمع المضيف	إدارة الحالات، الدعم النفسي الاجتماعي، مراكز المرأة، جلسات التوعية، الفرق المتنقلة، البرامج الاجتماعية، التدريب المهني	اربييل، السليمانية، دهوك	داخل وخارج المخيمات
دولي	النازحون والمجتمع المضيف	الدعم النفسي الاجتماعي، جلسات التوعية	السليمانية	خارج المخيمات فقط
محلي	المجتمع المضيف	إدارة الحالات، الدعم النفسي الاجتماعي، الفرق المتنقلة، رعاية الطفل	السليمانية	داخل وخارج المخيمات

من المجتمع المضيف، وقال الثلاثة الباقيون إنه يأتي بشكل أساسي من المجتمع السوري. أما فيما يتعلق بالنجاح الأكثر نجاحاً في برمجة العنف الجندري، فقد قال العديد منهم إن برامج مشاركة الرجال كانت أكثر فاعلية. وشملت البرامج الأخرى الناجحة جلسات توعية، وعلاج الصدمات، والمهارات الحياتية وغيرها من برامج التدريب لمساعدة اللاجئين على الحصول على عمل، والمساعدة القانونية، وبرامج تمكين المرأة.

أما بالنسبة لأكبر التحديات التي تواجه مكافحة العنف الجندري، فقد قال معظمهم إنه لا يوجد تمويل كافٍ لبرمجة العنف الجندري جنباً إلى جنب مع كون البرمجة قصيرة جداً (مما يؤثر على القدرة على بناء الثقة مع مجتمع اللاجئين). كما ذكر العديد من المضيفين قلة الخدمات لضحايا العنف الجندري. وشملت الفجوات الأخرى الافتقار إلى الوعي بين قادة المجتمع وصناع القرار، وعدم كفاية الحماية القانونية للناجين من العنف الجندري. عند سؤالهم عن دور الحكومة ذكر المضيفون أنه على الرغم من أن مديريات الحكومة لمكافحة العنف ضد المرأة لعبت دوراً إيجابياً في جمع البيانات وزيادة الوعي والمشاركة مع المنظمات غير الحكومية، إلا أنها لم تكن لديها القدرة حتى الآن على إدارة قضايا العنف الجندري.

أما فيما يتعلق بما يشعرون أنه في أمس الحاجة إليه، فيما يتعلق بالبرمجة، فقد تضمنت الإجابات مزيداً من جلسات الدعم النفسي الاجتماعي، والمشاريع المهنية أو المدرة للدخل، ومشاركة الرجال. اقترح آخرون أن اللاجئين لا يريدون البرمجة التي توفر فقط المعلومات، ولكن تلبية احتياجاتهم اليومية، مثل سبل العيش. أشار أحد المضيفين

غير الحكومية المحلية وخمسة من الأفراد في المنظمات غير الحكومية الدولية الذين يقومون بتنفيذ البرمجة على قدم المساواة تقريباً عبر محافظات كردستان - دهوك وإربيل والسليمانية. تعمل إحدى عشرة منظمة من أصل 15 منظمة مع السكان اللاجئين في برامج العنف الجندري. وكانت الأنواع الأربعة الأولى من البرامج التي تقدمها منظمات المضيفين هي برامج الدعم النفسي والاجتماعي (13)، ولسات التوعية (13)، وإدارة الحالات (9)، ومراكز المرأة (9).

بالنسبة لسؤال الاستطلاع حول عدم الإبلاغ عن العنف الجندري، اقترحت الإجابات الأكثر شيوعاً أن بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية المحلية وصانعي القرار الآخرين، بالإضافة إلى استثمار الموارد في السكان غير المخيمية (غالبية برامج العنف الجندري تقدم داخل المخيمات، على الرغم من أنهم يمثلون أقلية من اللاجئين) سيساعدون جميعاً على معالجة هذه المشكلة. اقترح أحد المضيفين أن توفير الدعم النفسي الاجتماعي ينبغي أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لتحديد حالات العنف الجندري، والتي يمكن معالجتها بعد ذلك بمتابعة إضافية. وأشار الكثيرون إلى أهمية التوعية، حيث اقترح أحد المضيفين أن اللجان النسائية يجب أن تلعب دوراً أقوى وأكثر نشاطاً في تصميم أنشطة التوعية. وذكر آخرون أهمية الزعماء الدينيين والحملات الإعلامية في زيادة الوعي بالعنف الجندري.

وافق تسعة من المضيفين على أن العنف الجندري يأتي بالتساوي من المجتمعات المضيفة كما هو الحال من داخل المجتمع السوري، بينما قال ثلاثة إنه يأتي في المقام الأول

قال معظم من أجريت معهم المقابلات إن عدم إشراك الرجال والفتيان يمثل فجوة كبيرة في العنف الجندري. وقالت مدربة قطرية إن أثر برامج نجاحاً هو برنامج لمدة ثلاثة أشهر، يهدف إلى إشراك الرجال والفتيان من مجتمعات اللاجئين والمضفون والنازح برسالة ذات زهرة إجابة. وقالت إن الرجال مروا بجلسات توعية بالعنف الجندري ثم اقتربوا من المنظمة، وطلبوا برمجة خاصة موجهة لهم. وقالت إنها تحاول تطوير الدعم المتبادل بين الجنسين. كما قالت مديرة البلد إنها تعرف حالات اغتصاب الذكور حيث لم يجد الضحايا أية منظمات لتقديم إدارة الحالات أو غيرها من التدخلات نيابة عنهم. قال اثنان من الذين تمت مقابلتهم إن العمال الاجتماعيين الذكور يحتاجون إلى التدريب لتوفير المزيد من الخدمات للرجال. قال عامل من الموظفين الوطنيين أنهم يعملون مع عدد صغير من المتطوعين السوريين في برامجهم؛ ومع ذلك، قال إنه من الصعب على الرجال في المنزل أن يفتحوها. عرف موظف دولي آخر عن حالة رجل سوري اغتصبها تنظيم داعش مع عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات. في دهوك، قال أحد العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية إن لديهم حالات اغتصاب أكثر من الفتيان أكثر من الفتيات.

وافقت معظم الجهات التي تمت مقابلتها على أن العنف الجندري مع اللاجئين السوريين يعاني من نقص كبير في التمويل. قال أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، وهو موظف وطني في منظمة دولية إنه بسبب عدم كفاية الإبلاغ عن العنف الجندري، يمكن للمانحين أن يفكروا في النهاية أنه مشكلة أقل مما هو عليه في الواقع ويقلل من حجم تمويل برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، قد يأتي نقص الإبلاغ عن العنف الجنسي في المخيم من عائلات تسعى للتعامل مع هذه القضايا عبر آليات قبلية من القانون المحلي.

أكثر من نصف جميع الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات يجادلون بأن برامج العنف الجندري قصيرة للغاية أيضاً؛ يضعون، مرة أخرى، المسؤولية عن هذا مع الجهات المانحة. ستقوم المنظمات بتنفيذ برمجة أطول إذا قام المانحون بتمويلها؛ في الوقت الحالي، يتم تمويل البرامج في الغالب لمدة 6-12 شهراً فقط، ولا يمكن للبرامج الفردية أن تدوم سوى عدد قليل من الجلسات. ادعى أحد مديري القضايا الوطنية في منظمة غير حكومية محلية في

إلى أهمية زيادة قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية وموظفيها الميدانيين للسماح لهم بتحسين استراتيجياتهم طويلة الأجل للتعامل مع العنف الجندري.

المقابلات مع مقدمي المعلومات

تستند المعلومات في هذا القسم إلى المقابلات التي أجريت مع العديد من مقدمي المعلومات، بما في ذلك إدارة مخيم دوميز 1 والعديد من الموظفين المحليين في منظمة غير حكومية محلية تقدم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي في دهوك؛ المدير القطري لمنظمة غير حكومية دولية في أربيل؛ وخمس منظمات غير حكومية محلية وممثل دولي واحد في السليمانية.

يشترك عامل محلي في منظمة غير حكومية محلية في السليمانية بأن اللاجئين خارج المخيمات يعانون من العنف الجندري بمعدل أعلى من أولئك داخل المخيمات، ويرجع ذلك جزئياً إلى تفاعلهم مع المجتمع المضيف ولأنه يصعب على المنظمات العثور عليه، وبالتالي هم ليسوا مدعوون إلى جلسات التوعية وغيرها من البرامج.

وقال أكثر من نصف من أجريت معهم المقابلات إن الحكومة يجب أن تشارك بشكل أكبر في مكافحة العنف الجندري. وقال المدير القطري لمنظمة غير حكومية دولية إن هذا يجب القيام به من أجل الاستدامة؛ يجب زيادة الوعي وقدرة المسؤولين الحكوميين المحليين وصانعي القرار. وبمجرد زيادة القدرات، قالت إن الحكومة في مكان أفضل لتتولى أيضاً دور الدعوة. بيد أن عاملاً محلياً في منظمة غير حكومية محلية قال إنه عندما عملوا على بناء قدرات المسؤولين الحكوميين، فإن المسؤولين في كثير من الأحيان لا يبقون في وظائفهم لفترة طويلة جداً وينتقلون إلى مناصب لا علاقة لها بالعنف الجندري. هناك ثغرة أخرى مع الحكومة حددها موظف وطني من جهة فاعلة دولية، وهي أن إدارة المخيم تحتاج إلى مزيد من التدريب؛ تسمع تقارير من مديري المعسكرات يرسلون النساء إلى بيوتهن بعد أن أبلغن بأن النساء خائفات على حياتهن بسبب أزواجهن. علاوة على ذلك، قال العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إن الوصول إلى الملاجئ التي تديرها الحكومة يعتمد على المرأة التي تقدم شكوى رسمية في المحكمة، والتي لا ترغب معظم النساء في القيام بها.

القضايا المتعلقة بالتدريب المدني وسبل العيش. وأخيراً، فإن التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة أمر يثير القلق.

وجهات نظر أصحاب المصلحة

يستند هذا القسم إلى الآراء التي عبر عنها أصحاب المصلحة العاملون في GBV الذين حضروا سلسلة من أربعة اجتماعات مائدة مستديرة نظمتها أسودة في أربيل والسليمانية في آب / أغسطس 2018 وشباط / فبراير 2019. وشارك 92 من أصحاب المصلحة في المناقشات، بما في ذلك ممثلو المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والوزارات الحكومية وإدارات مخيم اللاجئين. شارك أصحاب المصلحة الحاضرون في تقديم أنواع مختلفة من برامج مكافحة العنف الجندري للاجئين، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، والرعاية الصحية، وزيادة الوعي، والدعم القانوني والتدريب المهني.

اختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بأهمية العوامل الاقتصادية كتفسير وحل للعنف الجندري. وذكر أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية أنه على الرغم من برامج التدريب المهني التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، ظل العنف الجندري على نطاق واسع في المخيمات، مما يشير إلى أن الأسباب ليست اقتصادية بحتة. بدلا من ذلك، التدخلات لتغيير المواقف هي ما هو مطلوب للحد من العنف الجندري. وبالمثل، ذكر ممثل عن منظمة غير حكومية محلية أخرى أن العنف الجندري يمارس عادة في المجتمعات في سوريا، قبل أن يصبح لاحقاً، بسبب المواقف الثقافية. ومع ذلك، شدد آخرون على أن التدريب المهني والمساعدات المالية لا تزال أولويات حاسمة، بالنظر إلى أن بعض الخيام لديها ما يصل إلى 9 أفراد من العائلة يعيشون معاً.

أشار العديد من أصحاب المصلحة إلى أهمية القوانين الفعالة – والوعي بمثل هذه القوانين – كرادع للعنف الجندري. وفقاً لأحد الأسباب، فإن عدم وجود قوانين صارمة ضد العنف الجندري في سوريا هو سبب لتطبيع ممارسات العنف. العوامل القانونية هي أيضاً سبب رئيسي وراء عدم الإبلاغ عن العنف الجندري، حيث لا تعرف الكثير من النساء السوريات الفرق في القوانين في إقليم كردستان العراق، ويفترضن أن الإبلاغ عن العنف سيؤدي إلى حل الأسرة

السليمانية أن الأمر يستغرق 6 أشهر على الأقل لكسب ثقة المستفيدين السوريين. وادعى مدير الحالة أيضاً أنه إذا زاد التمويل، يمكن أن يستغرق عدد أقل من الحالات من قبل الموظفين والعاملين في القضية مع مدة أطول، وبالتالي تقديم خدمات أفضل للأفراد. ومع ذلك، أفاد بعض من أجريت معهم المقابلات أن اللاجئين يواجهون "إجهاد الوعي" ويحتاجون إلى المزيد من البرمجة التي تتناول الاحتياجات العملية كذلك، مثل سبل العيش ومشاريع توليد الدخل.

وعموماً، اعتبر نقص التنسيق مشكلة بين جميع الجهات الفاعلة. في اجتماع تعميم مراعاة المنظور الجندري الذي عقد في يناير 2019، حدد العديد من المشاركين عدم التنسيق بين المجموعات التي تتعامل مع العنف الجندري كمشكلة. كان من الصعب أيضاً الحصول على صورة دقيقة وشاملة عن من كان يعمل بالفعل على العنف الجندري مع اللاجئين السوريين. تم إرسال 25 في المائة تقريباً من رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلناها مع الاستبيان، إما لأنها كانت عناوين بريد إلكتروني قديمة أو غير صالحة أو الشخص الذي لم يعد يعمل في المؤسسة. تعمل بعض المنظمات أيضاً في العنف المبني على النوع الاجتماعي ولكن لا تشارك في المجموعات. منظمات أخرى قابلناها لأننا قيل لنا إنهم عملوا مع اللاجئين السوريين، لكن بمجرد وصولنا، علمنا أنهم لم يفعلوا.

باختصار، يجب عمل المزيد من العنف الجندري مع اللاجئين من غير المخيمات، الذين يعانون من معدلات أعلى من العنف الجندري، ولكن يصعب تحديدهم. كما تناول المحاورون الحاجة إلى بناء قدرات الحكومة ومشاركتها. إن إشراك الرجال والفتيان في العنف المبني على النوع الاجتماعي، سواء في جلسات التوعية أو في البرمجة على وجه التحديد لمعالجة قضايا الرجال (بما في ذلك الرجال والفتيان كضحايا للعنف المبني على النوع الاجتماعي)، هو أمر أساسي في معالجة المعدلات الإجمالية للعنف المبني على النوع الاجتماعي. أخيراً، لا يزال التمويل يشكل مصدر قلق للعناصر الفاعلة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، إلى جانب الحاجة إلى تنفيذ برامج على المدى الطويل بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، يجب أن تتجاوز برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي الجلسات الإعلامية، وتتعامل بشكل مباشر مع

7. التوصيات

إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية:

- زيادة التنسيق بين المنظمات الإنسانية، وبين المجموعات، وبين المنظمات الإنسانية والإنمائية العاملة على العنف الجندري، مثل عقد اجتماعات دورية والسعي بنشاط إلى تدخلات مشتركة
- بذل المزيد من الجهود لتوثيق ونشر المعلومات حول برامج مكافحة العنف الجندري التي يتم تنفيذها مع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، بما في ذلك البرمجة من قبل منظمات خارج نظام المجموعة الرسمي، لضمان أن هذه المعلومات متاحة بسهولة للجهات الفاعلة الأخرى في القطاع.
- استكمال البرمجة القائمة على المعلومات بتدخلات أكثر نشاطاً لتعزيز التعلم وتغيير السلوك، مثل ورش العمل التشاركية
- الجمع بين جهود مكافحة العنف الجندري ومساعدة سبل المعيشة والبرامج المهنية، مثل المساعدة النقدية أو الدورات التدريبية القصيرة للنساء
- إدراج الرجال والفتيان في برامج مكافحة العنف الجندري، ليس فقط عن طريق إشراكهم كحلفاء في مكافحة العنف، ولكن أيضاً من خلال ضمان توفير الخدمات للناجين من الذكور المحتملين من العنف الجندري.
- توسيع نطاق برامج مكافحة العنف الجندري للعمل مع المقيمين خارج المخيمات بطريقة أكثر استدامة واستهدافاً، خاصة عندما تمثل الإعدادات غير المخيمات نسبة كبيرة من اللاجئين
- ضمان تكريس موارد كافية لإنشاء مساحات آمنة ومرافق ترفيهية للنساء في كل من المخيمات وغير المخيمات

وفقدان حضانة أطفالهن. وعلى العكس، يمكن أن يكون زيادة الوعي بالقانون فعالاً في منع العنف الجندري. ذكر أحد المشاركين حالة امرأة منعت ابنتها من الذهاب إلى المدرسة. عند إبلاغها أن هذا يعتبر عملاً من أعمال العنف الجندري في إقليم كردستان العراق، سمحت لابنتها بالتسجيل في المدرسة.

فيما يتعلق بالبرمجة اللازمة للتصدي للعنف الجندري، ذكر العديد من أصحاب المصلحة أهمية استهداف الرجال والأطفال إلى جانب النساء، لأن الرجال هم الجناة الرئيسيون للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ويتأثر الأطفال مباشرة بالعنف في المنزل. بالإضافة إلى العنف الشريك الحميم، كانت المضايقات الجنسية والزواج المبكر من المشكلات الواسعة الانتشار في مجتمع اللاجئين السوريين كما لاحظ أصحاب المصلحة، والتي تتطلب التدخل. أشار أصحاب المصلحة إلى الحاجة إلى وصول فرق متنقلة إلى المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات، حيث استقر الكثير من اللاجئين بسبب انخفاض تكلفة المعيشة. أثار أكثر من أحد أصحاب المصلحة عدم وجود تغطية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام، وأهمية البرمجة الإعلامية في نشر الوعي بهذه القضية. وأشار أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية إلى أن معظم تمويل المانحين يذهب إلى المشردين داخلياً واللاجئين، مما يترك الحاجة إلى المزيد من المشاريع التي تستهدف المجتمع المضيف. أخيراً، دعا أصحاب المصلحة إلى مزيد من التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، بحيث أنه عند انتهاء مشروع إحدى المنظمات، يمكن لمنظمة أخرى أن تنتقل إلى حيث توقفت. يجب على المنظمات غير الحكومية المحلية اعتماد سياسة لتوظيف الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين لشغل وظائف موظفي المشروع.

إلى حكومة إقليم كردستان:

- زيادة القدرة الحكومية على التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال تقديم دورات تدريبية حول الحساسية الجندرية لموظفي الحكومة عبر القطاعات
- تحسين نوعية مرافق الإيواء المتاحة للناجين من العنف وتقليص الحواجز التي تحول دون وصول اللاجئين، بما في ذلك عن طريق تبسيط إجراءات الدخول
- تقديم مبادرات التوعية الخاصة باللاجئين وبرمجة العنف الجندي إلى جانب البرامج الحكومية المقدمة للمجتمع المضيف والمشردين داخليا
- إشراك المجتمعات المضيفة بجلسات توعية للحد من العنف الجندي ضد اللاجئين وإنشاء التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة واللاجئة
- العمل على تقليل الحواجز القانونية والعملية التي تمنع اللاجئين من الوصول إلى العمل والتعليم والرعاية الصحية والسكن والخدمات الأساسية الأخرى في إقليم كردستان العراق
- تعديل القانون رقم 8 بشأن مكافحة العنف المنزلي لتمكين الشهود والأطراف الثالثة من تقديم شكاوى نيابة عن ضحايا العنف

المراجع

- 1 منظمة وار تشايلد كندا، دليل الحماية القانونية للعنف الجنسي والجندري في حالات الطوارئ الحادة، تورونتو، 2018، ص 12.
- 2 بلغ العدد الدقيق للاجئين السوريين المسجلين في العراق 252.451 في 31 كانون الثاني / يناير 2019، حسب أرقام مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/5>
- 3 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الوقاية من العنف والاستغلال الجنسي والجندري في حالات اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015، ص. 4.
- 4 سود، أ. وسيفيريس، ل، "السوريون يساهمون في النمو الاقتصادي الكردي"، مجلة الهجرة القسرية، المجلد 47، سبتمبر 2014، ص. 15.
- 5 المجلس الدانمركي للاجئين، "دراسة الفرص المتاحة في أسواق العمل للنازحين واللاجئين في إقليم كردستان العراق: بناء سوق العمل والخدمات في قطاع الخدمة (ملخص تنفيذي)، كانون الأول / ديسمبر 2014، ص. 7.
- 6 هيغل، ل.، محمد، أ.، سينغ، ن. وجيو، ر.، الطرق إلى المرونة: تحويل مخيمات اللاجئين السوريين إلى تجمعات مكتفية ذاتيا (تقييم نوعي: مناقشات جماعية مركزة)، معهد الشرق الأوسط للأبحاث، يونيو 2015، ص. 10.
- 7 البنك الدولي، إقليم كردستان العراق: تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري وداعش، واشنطن العاصمة، 2015، ص. 51-60.
- 8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استجابة سوريا - العراق، http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/2014_SyriaResponse/Iraq%20143-151.pdf، ص. 140.
- 9 البنك الدولي، مرجع سابق، ص. 2.
- 10 مرجع سابق، ص. 3.
- 11 سود وسيفيريس، مرجع سابق، ص. 14.
- 12 البنك الدولي، مرجع سابق، ص. 5.
- 13 هيغل وآخرون، مرجع سابق، ص. 8-9.
- 14 ريج (REACH) و مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، المسح الاقتصادي للاجئين السوريين على مخيمات اللاجئين في إقليم كردستان العراق، أبريل / نيسان 2014، ص. 12.
- 15 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، خطة IRP الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيف 2016-2017 - العراق، كانون الثاني / يناير 2016، ص. 10.
- 16 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، "خطة IRP الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيف - التحديث الشهري للعراق - لوحة الحماية"، حزيران 2017.

مكافحة العنف الجنسي والجندري في أزمات اللاجئين: دروس من العمل مع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق

باختصار

كردستان العراق ، ويعرض النتائج التي تم الحصول عليها من المسوحات والمقابلات مع الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في برمجة مكافحة العنف القائم من حيث الجنس مع اللاجئين السوريين. ووجد أنه يجب القيام بمزيد من العمل المضاد للعنف القائم من حيث الجنس مع اللاجئين غير المقيمين في المخيمات ، الذين يعانون من معدلات عنف أعلى ولكن يصعب تحديدها أيضًا. يمثل بناء قدرات ومشاركة الحكومة أولوية مهمة أخرى ، بالإضافة إلى إشراك الرجال والفتيان. يجب أن تتجاوز برامج مكافحة العنف القائم من حيث الجنس أيضًا الجلسات الإعلامية والتعامل بشكل مباشر مع القضايا المتعلقة بالتدريب المهني وسبل العيش.

يوصي هذا التقرير بما يلي:

- الجمع بين الجهود المبذولة لمكافحة العنف القائم من حيث الجنس ومساعدة سبل المعيشة وخلق فرص العمل ؛
- إشراك الرجال والأولاد في برامج مكافحة العنف القائم من حيث الجنس ، ليس فقط من خلال إشراكهم كحلفاء في مكافحة العنف ، ولكن أيضًا من خلال ضمان إتاحة الخدمات للناجين المحتملين من العنف القائم من حيث الجنس ؛
- توسيع برامج مكافحة العنف القائم من حيث الجنس للعمل مع السكان غير المقيمين في المخيمات بطريقة أكثر استدامة واستهدافًا؛
- تحسين نوعية مرافق الإيواء المتاحة للناجيات من العنف وتقليل الحواجز التي تحول دون وصول اللاجئات ، بما في ذلك عن طريق تبسيط إجراءات الدخول ؛
- إشراك المجتمعات المضيفة بجلسات توعية للحد من العنف القائم من حيث الجنس ضد اللاجئين وخلق التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين.

النساء والفتيات اللاجئات من بين أكثر الفئات تعرضًا للعنف الجندري حول العالم. في مخيمات اللاجئين وغيرها من البيئات التي تجد فيها النساء والفتيات المأوى ، تسهم عوامل مثل ترتيبات الإسكان المحفوفة بالمخاطر ، وانعدام الأمن ، والضعف الاقتصادي ، وانهار الهياكل الأسرية جميعها في انتشار عنف الشريك وغير الشريك وكذلك اللجوء إلى المواجهة السلبية الاستراتيجية ، مثل الزواج المبكر والجنس المعاملات.

هذا التقرير هو نتيجة لمشروع مدته سنتان قامت به أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة ومركز سيسفاير لحقوق المدنيين بهدف معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق . إنها محاولة لنشر الدروس المستفادة على مدار عامين من العمل مع اللاجئات والفتيات السوريات اللاجئات على جمهور أوسع بطريقة يمكن تسخيرها بشكل فعال لإعلام وتوجيه تصميم التدخلات المستقبلية ، سواء في سياق السوري الإقليمي أزمة اللاجئين ، أو في أماكن أخرى.

تُظهر البيانات الكمية التي تم جمعها في إطار المشروع أن عنف الشريك الحميم – سواء كان عاطفيًا أو بدنيًا أو جنسيًا أو اقتصاديًا أو مزيجًا – هو أكثر أشكال العنف شيوعًا التي أبلغت عنها النساء والفتيات السوريات اللائي يعشن في إقليم كردستان العراق. في مناقشات مجموعات التركيز التي أجريت لهذا التقرير ، أعرب اللاجئون السوريون عن تغيير أدوار الجنسين خارج المنزل ، والضغط من أجل العثور على عمل ، والتعامل مع المسؤولين الحكوميين الصعبين في الحصول على تصاريح إقامة ، والعلاقات السيئة مع المجتمع المضيف قد تسببت جميعها في خسائر على الصحة العقلية لكل من النساء والرجال. كانت معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي أعلى منها في فترة ما قبل النزوح كنتيجة لذلك ، حيث أثمرت في المقام الأول على النساء والفتيات وكذلك على الرجال والفتيان. يعرض التقرير النتائج الرئيسية التي حققها مشروع أسودا و سيسفاير على مدار عامين من تنفيذ برامج مكافحة العنف القائم من حيث الجنس مع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق. يوفر نظرة مفصلة على أنشطة المشروع الرئيسية وقصص النجاح والتحديات التي تواجهها. تشمل الدروس الرئيسية الاستفادة أهمية تصميم أنشطة المشروع بطريقة تسهل بناء الثقة ، وإلحاق الجمع بين برامج مكافحة العنف القائم من حيث الجنس ودعم سبل كسب العيش ، والحاجة إلى تحسين آليات التعاون بين المنظمات غير الحكومية. أخيرًا ، يبحث التقرير عن الدروس المستفادة من القطاع الإنساني الأوسع في إقليم

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين

54 Commercial Street, London E1 6LT, United Kingdom www.ceasefire.org